

(12)

أزمة الدولة السودانية بين «قيم الولاء وروح الانتماء للوطن»
وجدلالية التربية الوطنية (دراسة تحليلية نقدية)

The Crisis of the Sudanese State between the “Values of Loyalty
and National Belonging” and the Dialectics of National Education

(A Critical Analytical Study)

د. إبراهيم محمد علي حسبو

أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك | كلية التربية جامعة النيل الأزرق | السودان |
E- mail: alihhasabo090277@gmail.com

مستخلص:

هدفت الدراسة التحقق من مدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية، اتبعت المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى كأداة لجمع المعلومات، وتكونت العينة من كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط، وتوصلت إلى نتائج أهمها: لا يرتبط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية، ولذلك لا تسهم في معالجتها، يوجد ارتباط وثيق بين أزمة الدولة السودانية وغياب الدستور. وهناك ارتباط وثيق بين أزمة الدولة السودانية ونزاع الهوية، وعلى ضوء نتائجها قدمت توصية إلى المركز القومي للمناهج والبحث التربوي بإعادة النظر في مدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية، توصية إلى النخب السياسية والفكرية بالعمل على إيجاد وثيقة دستورية لمعالجة أزمة الدولة السودانية المتعلقة بكيفية نظام الحكم والتوزيع العادل للسلطة والثروة.

الكلمات المفتاحية: الولاء للوطن، التربية الوطنية، العقد الاجتماعي.

Abstract:

This study aimed to examine the extent to which the National Education curriculum for the second intermediate grade is related to the crisis of the Sudanese state. The study adopted the historical method and the descriptive-analytical approach, and employed content analysis as a tool for data collection. The sample consisted of the National Education textbook for the second intermediate grade. The study reached several key findings. First, the National Education curriculum for the second intermediate grade is not directly linked to the crisis of the Sudanese state; therefore, it does not contribute to addressing it. Second, there is a strong relationship between the Sudanese state crisis and the constitutional vacuum. Third, there is also a strong link between the Sudanese state crisis and identity conflict. Based on these findings, the study recommended that the National Center for Curricula and Educational Research reconsider the extent to which the National Education curriculum for the second intermediate grade addresses the crisis of the Sudanese state. It also recommended that political and intellectual elites work toward constitution-making and the establishment of a constitutional charter to address issues related to the system of governance and the fair distribution of power and wealth.

Keywords: loyalty to the homeland, national education, social contract.

مقدمة:

عرفت الدولة السودانية بالتنوع العرقي والثقافي والديني واللغوي والبيئي، والسودان من بين الدول الأفريقية التي تعرضت للاستعمار أكثر من مرة، ثم نال استقلاله في العام 1956، وفي أدبيات تكوين المجتمعات أن مثل هذا التنوع لا يتركه القائمين على أمر قيادته كيفما كان؛ وإنما يقومون بوضع أسس وأطر قانونية تؤسس للتعايش السلمي؛ إلا أن الفاعلين الذين تسلموا قيادة الدولة السودانية من المستعمر، لم يقوموا بتشريعات من شأنها تنظيم ذلك التنوع في عقد اجتماعي متوافق عليه؛ وفي هذا يرى الباحث أن هناك عوامل مشتركة بين الفاعلين في المجتمع السوداني وبين المستعمرين حالت دون ذلك؛ فالمستعمرين من أجل تجنب المناهضة، ومن أجل تحقيق الاستقرار لدولتهم الجديدة، عملوا على استقطاب أولئك الفاعلين وضمهم إلى جانبهم، وبذلك نجحوا في تحقيق أهدافهم الاستعمارية؛ أما من جانب الفاعلين أنفسهم من الزعامات الدينية والأكاديمية من القضاة والمعلمين، الذين تشكلت منهم الحركة الوطنية فيما بعد؛ لم ينظروا إلى ذلك التنوع نظرة بمسؤولية وتجرد، وتوظيفه كأحد أعمدة قوى الدولة الأساسية؛ فالدول التي تقارب السودان في مثل هذه الظروف، كالهند مثلاً، فقد نظر الزعماء المؤسسين للدولة الهندية أمثال «المهاتما غاندي، وجواهر لال نهرو» إلى ذلك التنوع نظرة بعقلانية وتجرد شديد، فمن البداية تباحثوا في شكل الدولة التي يريدون تأسيسها، وكيف تكون علاقة الدين بالدولة، وكيف يمكن التوفيق بين العرقيات المتنوعة، وكيف يمكن تحقيق مصالحها في تنوعها: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، دون حدوث أي صدام بين هنا وهناك، ثم عمدوا إلى صناعة عقد اجتماعي «دستور» يلبي تطلعات جميع الطوائف والكيانات المكونة للدولة الهندية، ويعبر عن رغباتها المختلفة، وبذلك حفظوا للبلاد وحدتها في تنوعها، ولكن عندما لم يحدث التوظيف الواعي لمثل هذا التنوع في التركيبة السكانية السودانية، بقصد أو دون قصد دخلت الدولة السودانية منذ الاستقلال 1956 في عدة صراعات نتج منها أزمة الدولة السودانية، وتدحرجت في خطواتها إلى أن تم فصل الجنوب في العام 2011، ثم فتحت عدة جبهات قتالية جديدة شملت دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، والشرق، فضلاً عن صناعة جيوش قبلية واثنية غير نظامية زادت من تفتيت النسيج الاجتماعي وتغذية روح العنصرية واستشرأب الكراهية، وملاحقة المحاكم الدولية لمسؤولين كبار في الدولة، يضاف إلى ذلك الصراعات السياسية التي تولدت بعد ثورة 19 ديسمبر 2018، بداية بالصراع بين القوى المدنية والعسكرية حول الدستور الانتقالي، ثم الصراع حول الاتفاق الاطاري، وأحداث أكتوبر 2022، ثم حرب 15 أبريل 2023 والتدخلات الخارجية ومساهمتها في إطالة أمد الحرب، وانقسام قوى الحرية والتغيير إلى كتل متفرقة، وإنشاء حكومة في غرب السودان موازية لحكومة المركز؛ ويرى الباحث أن هذه السردية تؤكد وجود أزمة حقيقية صنعها الفاعلين السودانيين بأنفسهم يتناولها الباحث لاحقاً في ثنايا هذه الدراسة.

وللخروج من هذا الأزمة، برزت محاولات متكررة من الفاعلين في المحيط الإقليمي والدولي ابتداءً من مفاوضات جدة بوساطة أمريكية سعودية (2023)، والمبادرات الإقليمية (الإيقاد، والاتحاد الأفريقي)، المبادرة الرباعية (أمريكا، السعودية، مصر، الإمارات 2025-2026)، والخماسية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والإيقاد، والاتحاد الأوروبي 2026)؛ إلا أن جميعها لم تفلح في إيقاف الحرب وإحلال السلام؛ وذلك لأسباب بحسب المراقبين تعود إلى تناقضات في تركيبة المبادرات نفسها؛ ولا زالت المحاولات مستمرة ومتجددة، وعلى البعد الداخلي

وبحسب متابعة الباحث هناك أصوات تربوية قديمة متجددة ارتفعت تنادي بتعزيز دور التربية الوطنية لمعالجة جذور الأزمة بخلق جيل جديد يتحلى بالقيم الوطنية وبروح الولاء للمواطن، فالتربية الوطنية هي «التنشئة التي تسعى إلى إيجاد مواطن صالح منتمي لوطنه ومعتز به وتمسك بترابه وهويته الحضارية، مؤمن بواجباته، مغلب المصالح العليا الوطنية على المصالح الشخصية.» (الجبوري، 2021، ص 174، 175)، ومن كل ما تقدم يقوم الباحث بهذه الدراسة للوقوف على مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب بقيم الولاء وروح الانتماء للوطن، ومدى ارتباطها بالعوامل السياسية والاجتماعية الأخرى في إطارها الداخلي.

مشكلة الدراسة:

تعيش الدولة السودانية منذ استقلالها في أزمة سياسية سببها القصور في رؤى النخب التي آلت إليها إدارة الدولة بعد الاستقلال؛ ولإنهاء هذه الأزمة طرحت حلول كثيرة في مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية شارك فيها كثير من الباحثين والمهتمين بالشأن السوداني؛ إلا أن تعقيدات الأزمة وتداعيتها المتطورة؛ حالت دون نجاح كافة الحلول التي طرحت؛ وتتعلق مشكلة الدراسة الحالية من العلاقة الجدلية التي تربط بين غياب التربية الوطنية وأزمة الدولة السودانية، خاصة بعد حرب 15 أبريل 2023، وبين اتهام كل طرف من أطرافها للآخر بالخيانة الوطنية؛ لاستعانتها بعناصر من الخارج في تدمير مقدرات الدولة البشرية والمادية، ولإزالة هذه الأزمة من جذورها بشكل غير تقليدي تزايدت الأصوات المطالبة بفكرة التربية الوطنية؛ للحصول على جيل يقدم المصلحة الوطنية على المصالح الذاتية؛ ومن فرط التركيز على أهمية معالجة هذه الأزمة من خلال التربية الوطنية؛ أجريت تغييرات في مسمى الوزارة المعنية بالتنشئة والتطبيع الاجتماعي، من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم والتوجيه، وأخيراً إلى وزارة التعليم والتربية الوطنية؛ وذلك أن التربية الوطنية في الأساس تقوم على «ترشيد الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع ككل بما يخدم رفعة الوطن، واستجابة لتلك النداءات تم ادخال مقرر للتربية الوطنية في العام 2022، ضمن مقررات المرحلة المتوسطة يدرس لدى تلاميذ الصف الثاني، وعلى هذا الأساس يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة للوقوف على مدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية، وتعزيز قيم الولاء وروح الانتماء للوطن لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، وما إذا كانت هناك عوامل أخرى تغذي روح أزمة الدولة السودانية.

أسئلة الدراسة:

يمكن أن تتبلور مشكلة الدراسة وتكون أكثر وضوحاً من خلال السؤال الرئيس التالي: ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن؟ ومن السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما مدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية؟
2. ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب العقد الاجتماعي؟
3. ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بنزاع الهوية؟
4. ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية برفض الآخر؟
5. ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالنزاع الاثني؟
6. ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالعنصرية الجغرافية «المكانية»؟

أهداف الدراسة:

- إن عملية تشخيص أسباب المشكلة لا شك ستسهم في بلورة الحلول المناسبة، وفي مساعدة المعنيين بها من اتخاذ القرارات بشأنها، انطلاقاً من هذين المفهومين يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة للأهداف التالية:
1. التحقق عن مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن.
 2. التحقق عن مدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية.
 3. التحقق عن مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب العقد الاجتماعي.
 4. التحقق عن مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بنزاع الهوية.
 5. التحقق عن مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية برفض الآخر.
 6. التحقق عن مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالنزاع الاثني.
 7. التحقق عن مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالعنصرية الجغرافية المكانية.
 8. لفت انتباه النخب السودانية لدور غياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن في نشأة وتطور أزمة الدولة السودانية.
 9. لفت انتباه النخب السودانية لدور غياب العقد الاجتماعي في استمرار أزمة الدولة السودانية.

أهمية الدراسة:

- يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في معالجة أزمة الدولة السودانية من خلال تعريف الجهات ذات الصلة:
1. بمدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن.
 2. بمدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية.
 3. بمدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب العقد الاجتماعي.
 4. بمدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بنزاع الهوية.
 5. بمدى ارتباط أزمة الدولة السودانية برفض الآخر.
 6. بمدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالنزاع الاثني.
 7. بمدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالعنصرية الجغرافية المكانية.
 8. يمكن أن توفر دراسة تقييمية تساعد المركز القومي للمناهج والبحث التربوي على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط ومدى ارتباطه بأزمة الدولة السودانية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: يدور موضوع الدراسة حول أزمة الدولة السودانية بين «قيم الولاء وروح الانتماء للوطن» وجدلية التربية الوطنية (دراسة تحليلية نقدية).
2. الحدود المكانية: السودان . جامعة النيل الأزرق . كلية التربية . الدمازين.
3. الحدود الزمانية: العام الدراسي (2026 . 2027)

مصطلحات الدراسة:

1. **الدولة:** هي كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم محدد، يخضعون لهيئة سياسية وقانونية واجتماعية معينة، تملك السيادة وتقرض عليهم سلطتها، وتتمتع بحق استخدام القوة. (أحمد، 2008، ص 9).
2. **الأزمة:** هي ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديداً مباشراً وصريحاً لبقاء المنظمة واستمراريتها وهي تتميز بدرجة معينة من المخاطرة وتمثل نقطة تحول في اوضاع غير مستقرة تعود الى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلباً على كفاءة وفاعلية متخذ القرار وتؤدي الى خسارة مادية ومعنوية وجسدية تؤثر في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها. (اللامي، والعيساوي، 2015، ص 12).
3. **التربية الوطنية:** هي مجموعة المكونات التربوية التعليمية التي تتضمن معارف وقيم واتجاهات ومهارات سلوكيات وطنية تمكن الأجيال من دفع مستوى وعيهم الوطني، ودرجة حبهم لوطنهم وتاريخه وجغرافيته وسكانه وموارده، وتكسبهم قدرات إدراك الاختلالات والمشكلات الوطنية في مجتمعهم، وتحليلها والحكم عليها، وتحديد مواقفهم منها، ودفعهم للتحرك من أجل تغييرها إلى الأفضل وعلى نحو يؤدي باستمرار إلى تفعيل وإصلاح وتطوير المنظومة الوطنية اللازمة للرفق التنموي والثقافي والحضاري والمدني بالوطن أرضاً وإنساناً وحاضراً ومستقبلاً. (المخلفي، 2013، ص 156).

4. الدراسات السابقة:

1. دراسة عبدالله (2023) هدفت إلى التعرف على مفهوم وأبعاد المواطنة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وطرق الاستفادة منها في تعزيز التربية الوطنية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في السودان، وتوصلت إلى نتائج أهمها: تعزيز القيم الإيجابية للمجتمع السوداني، وأن يتضمن المنهج معارف ومعلومات عن التنوع العرقي والجغرافي والديني في السودان.
2. دراسة موسى (2025)، هدفت إلى تحليل جذور الأزمة السياسية في السودان، وتوصلت إلى نتائج أهمها: ابعاد أطراف الصراع من العملية السياسية الانتقالية، وتشكيل حكومات تكنوقراط من كفاءات مستقلة، وأنه لا يمكن تشكيل حكومة تكنوقراط إلا بضغوط ودعم من المجتمع الدولي؛ لأن القابضين على المسرح السياسي بقوة السلاح؛ ولا يمكن أن يتنازلوا من أجل استقرار الوطن بسهولة. وأن بناء السلام الحقيقي الشامل والمستدام يكون باسترداد ثقة المواطن في الحكومة والتعامل مع المواطن بحيادية؛ وليس من خلال تصفيات عنصرية، أو جهوية، أو قبلية، أو تحيزات أيديولوجية، وضرورة وجود الدولة التي تقودها نخبة محايدة في التعامل مع الأقاليم والمكونات المجتمعية المختلفة.
3. دراسة الحسين (2013)، هدفت إلى تحليل مقررات المواد الاجتماعية في مرحلة الأساس السودانية للتعرف على الأسلوب الذي يتناول به التربية الوطنية، وتوصلت النتائج إلى أن الأسلوب الذي تناولت به مناهج مرحلة الأساس السودانية لا يتناسب مع أهمية التربية الوطنية بالمناهج السودانية، وأن عدم إفراد مقررات للتربية الوطنية بالمناهج السودانية له أثر كبير في عدم ترسيخ الوطنية لدى المواطنين.

4. دراسة عربية (2022) هدفت إلى التعرف على دور المدرسة في تربية النشء على المواطنة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن للمدرسة دور أساسي في تربية النشء على المواطنة ليصبح مواطناً يترجم قيم المواطنة فكراً وممارسة، وترجمتها في سلوكه اليومي من خلال احترام النشيد الوطني في طابور الصباح، وأن على المدرسة أن تعي بأن التربية على المواطنة مرتبطة بالحياة اليومية الاجتماعية بكل زخمها وتطوراتها وتعقيداتها ومستجداتها لتخرج مواطناً صالحاً.

5. دراسة العامري (2020)، هدفت إلى تثمين وتعزيز إدماج ثقافة المواطنة في الحقل العلمي وترسيخها عبر التربية الشاملة، وتوصلت النتائج إلى أن البعد الوطني أطلقت شرارته والعمل به في المدارس الحكومية قبل الاستقلال بأناشيد الوطن، وأن المؤسسة التربوية لها دور في نشر قيم المواطنة وترسيخها في وجدان المتعلمين، وأن المدرسة وحدها غير قادرة على تحقيق هذا النوع من التربية القيمية.

6. دراسة غياب (2015) هدفت إلى التعرف على دور التربية في تنمية النشء على قيم المواطنة والشعور بالانتماء للوطن والدفاع عن وحدته، وتوصلت النتائج إلى أن الحلول الأمنية أصبحت غير مجدية، ويبقى المجال التربوي واعتماد أساليب علمية مدروسة، والحوار المتحضر هي الطرق المثلى لمواجهة الاحتجاجات الاجتماعية.

7. دراسة المخلافي (2013)، هدفت لفت الانتباه إلى أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية، وضرورة تفعيل اسهام التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية، لأنها شرطاً لنجاح أي تحول ديمقراطي نحو الدولة المدنية الحديثة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: الحاجة الملحة إلى إصلاح المؤسسات التربوية التعليمية العربية لتمكينها من تعزيز التحول الديمقراطي، وترسيخ الديمقراطية عبر تربية المواطنة المتساوية، وأن ترسيخ قيم المواطنة تحتاج إلى اصلاح المؤسسات التربوية التعليمية، وتمكين مقررات التربية الوطنية من تعليم المواطن كيف يفكر بحرية، ويقبل التنوع، ويحترم وجهات النظر المختلفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ الباحث هناك تنوع في موضوعات الدراسات السابقة والتي تتعلق بدراسته الحالية في بعض جوانبها، فهناك دراسة تأسيسية بحثت عن قيم المواطنة في القرآن الكريم والسنة المطهرة، ودراسة بحثت عن جذور الأزمات السياسية ومطلوبات السلام، ودراسة أخرى قامت بتحليل المواد الاجتماعية بحثاً عن قيم المواطنة لعدم وجود مقررات دراسية تعني بالتربية الوطنية، وأخرى بحثت عن دور المدرسة في تربية النشء، ودراسة تعزز إدماج الثقافة الوطنية في التربية الشاملة، ودراسة أخرى بحثت عن دور التربية في تنمية النشء على قيم المواطنة، وهناك دراسة سعت إلى لفت الانتباه إلى أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية وضرورة اسهام التربية الوطنية في تعزيزها، ويرى الباحث أن هذا التنوع يشير إلى أهمية الموضوع، أما عن علاقة موضوع دراسة الباحث الحالية بتلك الدراسات، فإن دراسته تأتي لسد الفجوة في الدراسات السودانية التي تناولت موضوع التربية الوطنية، فالدراسات السودانية التي أجريت في هذا المجال ومع قلتها لم تحدد أبعاد أزمة الدولة التي يمكن معالجتها من خلال مقرر التربية الوطنية، كما أن دراسة الباحث الحالية تعد أول دراسة تقييمية لكتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بعد عودة المرحلة المتوسطة

إلى السلم التعليمي، أما من حيث النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات يرى الباحث أنها مهمة جداً وأنها لو تم العمل بها فإنها ستسهم كثيراً في معالجة المشكلات الناجمة عن غياب التربية الوطنية في تلك البلدان، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في اتباع الاجراءات البحثية السليمة مكنته من البعد عن الأخطاء المنهجية والمداخل غير السليمة.

منهج الدراسة:

اتباع الباحث المنهج التاريخي؛ وذلك أن المنهج التاريخي يقوم على دراسة أحداث وظواهر تمت في الماضي، وما زالت تحدث في الحاضر، ليقوم بتحليل وتفسير بيانات ومعلومات ونتائج الدراسات التي نفذت بخصوص هذه الأحداث والظواهر، وذلك لتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها، وتحديد العوامل والأسباب المسؤولة عن هذه الظواهر والأحداث، والتي منحتها صورتها الحالية، ويتم ذلك بدراسة نتائج البحوث السابقة، أو الرجوع إلى ومعلومات سابقة عن هذه الظواهر والأحداث (دشلي، 2016، ص 57). وبجانب المنهج التاريخي اتبع المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة موضع الدراسة وتحليل البيانات كما هي على أرض الواقع.

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط إعداد المركز القومي للمناهج والبحوث التربوي (بخت الرضا) جمهورية السودان الطبعة الأولى (2022)، وذلك أن مادة التربية الوطنية لا توجد في برنامج دراسي مستقل في التعليم الأساس بجمهورية السودان (الابتدائي، والمتوسط) إلا في كتاب واحد للصف الثاني للمتوسط. والجدول رقم (1) يوضح خصائص العينة.

جدول رقم (1) خصائص العينة

اسم الكتاب المقرر	الصف	المرحلة	جهة الاعداد	عدد الوحدات	عدد الدروس
التربية الوطنية	الثاني	المتوسط	المركز القومي للمناهج والبحوث التربوي. بخت الرضا. السودان.	أربع وحدات	13 درساً

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن عدد الكتب المستهدفة بالتحليل كتاباً واحداً، وعدد الوحدات الدراسية فيه (4) وحدات، وعدد الدروس (13) درساً.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة تحليل الوثائق لجمع المعلومات: ويشير تحليل محتوى أو مضمون الوثائق إلى مسح المادة المرتبطة بموضوع البحث، مثل: السجلات والكتب، والدوريات، والقوانين... وغيرها من المواد التي تحوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث. والباحث في هذا الميدان يهتم بالمشح الكمي أو النوعي للمواد المطبوعة، أي استخدام الأعداد والنسب المئوية لوصف هذا المحتوى (عسكر، 1998، ص 141)؛ وتبعاً لذلك قام الباحث بتصميم استمارة تحليل الوثائق لتحليل محتوى كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بجمهورية السودان تحليلاً كمياً؛ للوقوف على مدى ارتباط محتوى التربية الوطنية بالأزمة السودانية.

قواعد تصميم استمارة التحليل:

اتبع الباحث أدبيات البحث العلمي في قواعد تصميم استمارة تحليل المحتوى بدقة، حيث قام بتحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها وعينتها، ومنهجها. وارتكزت منهجية تحليل محتوى كتاب التربية الوطنية في هذه الدراسة على النقاط التالية:

1. تحديد الهدف من التحليل: هو الكشف عن مدى ارتباط كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط في التعليم السوداني بالأزمة السودانية.

2. تحديد أبعاد المواطنة: بعد اطلاع الباحث على كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بتعليم جمهورية السودان، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، والمصادر المتخصصة قام باستنباط أبعاد المواطنة في خمس فئات أساسية تحتوي على أهم قيم التربية الوطنية، تمثلت هذه الأبعاد في: (البعد القانوني، البعد السياسي، البعد المدني، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي).

وحدة التحليل:

أ. اعتمد الباحث (الجملة، والفقرة، والفكرة) التي تتضمن أبعاد المواطنة، مجالاً لتحليل محتوى كتاب التربية الوطنية المستهدف في هذه الدراسة.

ب. حساب تكرار أبعاد المواطنة ونسبها، ثم ترتيبها لمعرفة أعلى وأدنى الأبعاد المتوافرة في كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط.

ثبات التحليل:

حساب معامل الثبات عبر الزمن: إن كلمة الثبات تعني الاستقرار؛ بمعنى أنه لو تكررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت درجته شيئاً من الاستقرار (المشهداني، 2019، ص169)، وللتحقق عن درجة ثبات التحليل قام الباحث بإعادة تحليل محتوى كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بعد ثلاثة أسابيع، واستخدم معادلة سولزير، أزاروف، وماير Sulzer-Azaroff and Mayer التالي للتحقق عن مدى ثبات التحليل.

عدد الإجابات المتفق عليها

$$\text{معامل الثبات عبر الزمن} = \frac{\text{عدد الإجابات المتفق عليها}}{100 \times \text{عدد الإجابات المتفق عليها} + \text{عدد الإجابات المختلف فيها}}$$

عدد الإجابات المتفق عليها + عدد الإجابات المختلف فيها

وقد بلغت نسبة الاتفاق بين التحليل الأول والثاني (95,5)، ويرى الباحث أن هذه الدرجة من الثبات كافية لأجراء هذه الدراسة.

عرض أسئلة الدراسة وإجاباتها:

يقسم الباحث هذه الدراسة وفقاً لأسئلتها إلى سبعة مباحث بحيث يجيب عن كل سؤال في مبحث منفصل؛ وذلك بعرض نص السؤال ثم الإجابة عنه كما يلي:

المبحث الأول، أزمة الدولة السودانية وغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن: تمهيد:

تحت هذا العنوان يجيب الباحث عن السؤال الرئيس للدراسة والذي «نصه» ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال؛ يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى مفهوم الوطنية، فالوطنية تعني في المقام الأول وبالضرورة وجود وطن، ثم ميلاد الانتماء لذلك الوطن في إطار مكان محدود، وفي حدود زمان معين، ويعني أيضاً الانتماء إلى تراث مشترك ولغة مشتركة يتناقل بها الناس أواصر انتمائهم، يتبلور ذلك الشعور الوطني في مناخ نفسي وذهني يشحذه ويعمل على تنميته». (القدال، 2002، ص405)، انطلاقاً من مفهوم الوطنية؛ فقد تأسست الدولة السودانية كوطن موحد إبان الاحتلال التركي المصري، فقد كان السودان قبل ذلك عبارة عن ممالك منفصلة كمملكة الفونج في الوسط، وسلطة الفور في غرب السودان، ولا يوجد بينها أي روابط أو صلات إدارية، إلا بعد الاستعمار التركي المصري في الفترة من 1821 . 1885، والذي بموجبه دمجت تلك الممالك والسلطنات في كيان سياسي موحد تحت إدارة مركزية واحدة، ثم جاءت الثورة المهدية 1885 . 1898 وقد حافظت على الحدود السياسية كما كانت في العهد التركي المصري، وتلاه الاستعمار البريطاني في الفترة من 1899 . 1955، وفيها تم وضع الحدود السياسية للدولة السودانية مع الدول المجاورة. ولم تكن هذه الوحدة نتيجة رغبة من شعوب تلك الممالك والمشixات؛ بل كانت وحدة قسرية فرضتها السياسة الاستعمارية التركية، فدارفور لم تدخل تحت إدارة الاستعمار إلا في عام 1916م، وعلى ذلك لم تتغير الخارطة السودانية إلا بعد انفصال الجنوب في العام 2011م. وبعض النزاعات الحدودية في الأطراف.

ما تقدم هو عبارة عن مخلص لتكوين الدولة السودانية كوحدة سياسية نشأت على أيدي المستعمرين (الأتراك، والإنجليز)، وبالرغم من تميز السودان بالتنوع العرقي، والديني، واللغوي، والبيئي كذلك؛ ومع وجود كل هذه المؤثرات، لم تعمل الحكومات الاستعمارية على معالجة التداخيات المحتملة للوحدة القسرية لمجتمع متنوع ومتعدد بهذه الدرجة؛ فكل ما فعلت هو إخضاع الجميع لسياسة استعمارية واحدة قاهرة، ومع اقتران الحكم بالغلظة والبطش، لم تتولد أي شعور بالقومية الوطنية الموحدة لدى الطوائف السودانية؛ وذلك أن أساس القومية الوطنية بمفهومها الحديث تقوم على التربية الوطنية؛ وتعتمد التربية الوطنية على الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع ككل بما يخدم رفعة الوطن؛ فهي مسؤولية مشتركة بين هذه المؤسسات، كالأُسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى؛ وهذا لم يحدث للمجتمع السوداني قبل الاستعمار، ولا في ظل الاستعمار، ولا بعد الاستقلال، فقبل الاستعمار لم يكن هناك نظام إداري موحد ينظر في القضايا المجتمعية نظرة وطنية كضرورة تزويد التباينات العرقية والدينية واللغوية في هوية قومية جامعة من خلال عقد اجتماعي توافقي، أما الذي حدث في ظل الاستعمار لا يمثل عقد اجتماعي نابغ من اجماع الطوائف السودانية في ذلك الزمان؛ وإنما هو قيام المستعمر بتنظيم تلك الطوائف في إدارة مركزية موحدة لأهداف استعمارية قوامها سهولة التحكم فيها واستغلالها بشرياً ومادياً لصالح الدول المستعمرة، وليس لأجل خلق وحدة قومية سودانية؛ وبالرغم من أهمية إيجاد عقد اجتماعي مبرم لمجتمع يتميز بهذا التنوع العرقي والثقافي الكبير؛ لم تلتفت النخب السودانية التي ورثت نظام الحكم من الاستعمار إلى إيجاد هذا العقد بأي صيغة من الصيغ يمكن

أن تؤسس لوحدية قومية سودانية متماسكة؛ فكل الذي سجله تاريخ السياسة السودانية هو عبارة عن حكومات حزبية مؤتلفة مؤقتاً، تعقبها انقلابات عسكرية مرتبطة بكيانات سياسية مناهضة؛ ويعزو الباحث عدم وجود العقد الاجتماعي الذي هو بمثابة دستور للدولة السودانية منذ الاستقلال 1956 إلى 2026 لحظة تاريخ كتابة هذه السطور؛ إلى غياب قيم الولاء وروح الانتماء لوطنهم السودان، وفيما يلي الإجابة عن السؤال: ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن؟

نشأت الأبعاد التاريخية لأزمة الدولة السودانية وارتباطها بغياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن؛ عندما سار السودانيون أنفسهم في ذات الاتجاه الذي يسير عليه المستعمرين؛ فالسودانيين بدلاً من الاستمرار في مناهضة الاستعمار، عملوا على المساهمة في توطيد أركان الدولة الاستعمارية بمشاركة المستعمرين في بناء أجهزتهم الإدارية، وبذلك كان لهم الدور الكبير في «خلق المناخ الملائم الذي هياً الناس لقبول الحكم الأجنبي الجديد، أو جذب عناصر مؤيدة له، أو بالمشاركة الفعلية في إدارة البلاد؛ وما كان الاستعمار أن يثبت في سنواته الأولى في يسر، وأن تتدعم أركانه في سنواته اللاحقة؛ لولا مساهمة ومشاركة العناصر السودانية؛ فهم من دعامت جهاز الحكم البريطاني التي مكنته من البقاء طول تلك الفترة». (القدال، 2002، ص 339). وقد حدث ذلك من قبل في العهد التركي المصري، حيث كون الأتراك جيش غير نظامي. من السودانيون. يتبع للدولة، وأوكلت إليهم مهام أمنية ونظامية، وفي بداية الاستعمار البريطاني وجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة أساسها التعارض بين السياسة والدين، فالسودانيين مسلمين، والحكام البريطانيين مسيحيين، وللخروج من عدم التجانس العقدي الذي يمكن أن يؤدي إلى تنافر أو عدم قبول طرف للآخر بسبب اختلاف دين، اتجه البريطانيون إلى العلماء الذين تعاونوا من قبل مع الحكومة التركية، للتعاون معهم في الانسجام وخلق الاستقرار؛ لأجل ذلك «كونت الإدارة البريطانية عام 1901 لجنة العلماء، من العلماء الذين تلقوا دراسة أزهريّة، ومن الذين يعملون في القضاء الشرعي، أو في التدريس في المعاهد الدينية أو من الذين لهم مكانة دينية مرموقة». (القدال، 2002، ص 341)، وكانت هذه اللجنة تمثل جهة استشارية معترفة، تستعين بها الحكومة في مواجهة المشكلات ذات الطابع الديني، وبذلك أصبحت أعلى هيئة دينية للاستعانة بها في معاقبة المعارضين السودانيون في الأمور الدينية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، والحديث عن الأبعاد التاريخية لأزمة الدولة السودانية وارتباطها بغياب قيم الولاء والانتماء للوطن؛ وعندما علمت الحكومة أن أثر العلماء والقضاة في جذب ولاء السودانيون كان ضعيفاً، اتجهت إلى الطرق الصوفية التي عارضت المهدية؛ لأنهم أكثر تأثيراً وشعبية في المجتمع السوداني؛ لذلك رأت أن التعاون معهم يساعدها كثيراً في جلب الاستقرار ففعلت؛ وبهذا «لعب العلماء، ورجال القضاء الشرعي، وزعماء الصوفية، دوراً مهماً في دعم الإدارة البريطانية، وجاء ذلك الدعم في الوقت الذي كان فيه الحكم البريطاني يسعى لتثبيت أقدامه والحصول على قبول الناس. كانت تلك سنوات حرجة بالنسبة له، فتصدت تلك القيادات لدعمه؛ ولولا ذلك الدعم لوجدت مشقة في تأسيس وتثبيت حكمه». (القدال، 2002، ص 345). وكما ورد في صفحة 10 من كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط، «حدد السلوك الدال على المواطنة، والسلوك غير الوطني، مع توضيح مختصر للسبب في الحالتين»؛ ووفقاً لذلك يرى الباحث أن السلوك الذي قام به السودانيون بمساعدة المستعمر في بناء وتثبيت دولته، يمثل سلوك غير وطني؛ يعود إلى غياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن، لسببين، الأول، الجهل بمفهوم الاستعمار، والثاني الجهل بمفهوم السيادة الوطنية.

تلك الأمثلة المتقدمة من السلوك القيادي الذي قام به السودانيون في العهود الاستعمارية يرى الباحث أنها تعود إلى غياب «قيم الولاء وروح الانتماء للوطن»؛ كما أن هذه الأمثلة وبتوقيتاتها التاريخية المحددة تشير بدقة إلى أن أزمة الدولة السودانية قد بدأت منذ قبيل الاستقلال 1956، وأن ما تمارسه النخب السودانية في الحاضر من الاستعانة بالخارج في قضايا الداخل هو امتداد للماضي، فالمواطنة هي: «التطور التاريخي بين الفرد وعلاقته بالدولة عبر عصور مختلفة»؛ فالسودانيين الذين ساهموا مع المستعمرين في تثبيت أركان الحكم الأجنبي؛ هم ممن نال حظاً من التعليم؛ وهم أنفسهم من ورث الحكم من ذات المستعمر الأجنبي، وهذا السلوك القيادي غير الوطني لا يزال متوارث عند النخب السياسية منذ ذلك الحين إلى ما بعد الاستقلال، ويرى الباحث أن هذا السلوك هو الأساس في خلق أزمة الدولة السودانية؛ فهذه النخب درجت على الاستعانة بالخارج لأجل تحقيق المصالح الضيقة من منذ ذلك الحين؛ حتى ولو أدى ذلك إلى دمار الدولة وهضم بنيانها من القواعد، وفي ذات الوقت يتهم بعضهم بعضاً بالخيانة الوطنية، أو ارجاء الأزمة إلى مؤامرة خارجية، وخير شاهد ودليل على ذلك ما يحدث في حرب 15 أبريل 2023 التي تشابكت فيها الأيدي الداخلية بالأيدي الخارجية، وهذا مخالف للتربية الوطنية وأهدافها، فالتربية الوطنية تهدف «إلى تنمية شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه، وتقوية إيمانه بأهدافه، والافتخار به، والدفاع عنه». (المخلافي، 2013، ص 156)، وهذه الأهداف لم تترجمها النخبة السودانية إلى واقع. وهذا ما توصلت إليه البحوث والدراسات «بأن التربية على المواطنة مرتبطة بالحياة اليومية الاجتماعية بكل زخمها وتطوراتها وتعمقاتها ومستجداتها لتخرج مواطناً صالحاً.

المبحث الثاني، التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط وأزمة الدولة السودانية: تمهيد:

تواجه الدولة السودانية العديد من التحديات، أخطرها الأزمة السياسية الناجمة عن «ضعف مستوى الوعي الوطني»، وقيم الولاء وروح الانتماء للوطن، وتداعيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تجلت بعد ثورة 19 ديسمبر 2018، والتغيرات الكبيرة التي أعقبتها، ففي ظل تعقيدات الأزمة وتطوراتها التي وصفها المنظمات الدولية بالكارثية؛ ظهرت أصوات سودانية عالية من المعلمين والمتقنين تنادي بضرورة الاهتمام ببرامج التربية الوطنية كوسيلة أساسية في تحسين مستوى الحس الوطني، وترسيخ قيم الولاء للوطن والوعي بمفهوم المواطنة المتساوية؛ واستجابة لتلك النداءات قامت وزارة التعليم والتربية الوطنية ممثلة في المركز القومي للمناهج والبحث التربوي في العام 2022 بتأليف كتاب للتربية الوطنية يدرس لدى تلاميذ الصف الثاني بالمرحلة المتوسطة، التي عادت إلى السلم التعليمي في الحكومة الانتقالية 2019؛ ذلك وأن كل دول العالم تعد «التربية الوطنية من الأهداف التربوية المركزية العامة التي تسعى إلى غرس قيم الوطنية لدى الطلاب، وترسيخ انتمائهم لوطنهم من خلال زيادة وعيهم لإيجاد المواطن الرشيد الفعال الذي يسهم في تنمية كل مؤسسات المجتمع بفاعلية، والذي يمتلك القدرة على الحكم على الأشياء وتكوين الرأي الشخصي فيها، وتعتمد التربية الوطنية على ترشيد الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع ككل بما يخدم رفعة الوطن» (المخلافي، 2013، ص 156، 155)، وانطلاقاً من هذه الأهداف تتكرر نداءات النخبة التربوية والفكرية بضرورة معالجة هذه الأزمة من خلال التربية الوطنية، وعلى ذلك فإن «نص» السؤال المطروح في هذا المبحث هو: ما مدى ارتباط مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية؟ وللاجابة عن هذا

السؤال قام الباحث بتحليل الكتاب المذكور والجدول رقم (2) التالي يعرض نتائج التحليل.

جدول (2): تحليل الأبعاد الوطنية وتكراراتها ونسبها وترتيبها في كتاب التربية والوطنية للصف الثاني المتوسط

أبعاد التربية الوطنية	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
البعد الثقافي	163	56.4	1
البعد السياسي	49	16.10	2
البعد الاجتماعي	37	12.8	3
البعد القانوني	33	11.4	4
البعد المدني	7	2.4	5

باستقراء الجدول رقم (2) يلاحظ الآتي:

1. البعد الثقافي:

البعد الثقافي هو الأكثر توافراً في كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بنسبة (56.4)، وقد احتل المرتبة الأولى؛ حيث بلغ تكراره (163) فقرة، من جملة فقرات التربية الوطنية المتوافرة في محتوى هذا الكتاب والبالغ قدرها (289) فقرة. ومن أهم الفقرات التي مثلت الأبعاد الثقافية هي: (أسماء السودان: أتاستي، نانحوس، وأرض النحسو وتعني أرض السود، كوش أو كاش وإثيوبيا وتعني صاحب الوجه الأسود، وبلاد السودان أي بلاد السود الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وبلاد النوبة كما سماها العرب، عرف بهذا الاسم البلاد الممتدة من جنوب أسوان شمالاً حتى جزيرة تنقي جنوباً، في السودان ثلاثة ممالك - مسيحية - هي: النوبة، المقررة، علوة، لعب السودان القديم أدوار مهمة في مسار الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ في وادي النيل، وقد تمثلت في صناعة الفخار، يعتبر الفخار أقدم الحرف التي عرفها الإنسان، وقد تميز الأشكال الفخارية في حضارة الخرطوم بالزخرفة المموجة، تعتبر مروي أول دولة في القارة الأفريقية استطاعت أن تقوم بعملية تعدين وصهر وتصنيع الحديد، انتشرت مراكز صهر وتصنيع الحديد في مناطق متفرقة من المملكة المروية تمتد من الشلال الأول شمالاً إلى منطقة جبل موية في إقليم النيل الأزرق جنوباً)، هذه نماذج من فقرات البعد الثقافي، فبالرغم من تركيز واضعي مقرر التربية الوطنية الشديد على الأبعاد الثقافية والتراث بشقيه المادي والمعنوي؛ إلا أن الباحث يرى أن أساس المطالبة بإلحاق التربية الوطنية بالمدارس ليس لتعريف التلاميذ بهذا التراث الذي يعد من قبيل الحقائق التاريخية؛ فعمليات صناعة الأواني الفخارية وصهر الحديد وتصنيعه لا تمثل أي بعد من أبعاد الأزمة السودانية الحالية حتى يتم التركيز عليها بهذا المستوى؛ وإنما يجب تركيز مقرر التربية الوطنية على تبصيرهم بمسببات الأزمة السودانية خاصة وأنها محفوظة في ذاكرة التاريخ وآثارها ممتدة مع امتداد الأجيال؛ وكيف أن غياب القيم الوطنية وروح الانتماء للوطن هو الأساس في إنتاجها؛ ذلك وقد أثبتت الدراسات أن على المدرسة أن تعي بأن التربية على المواطنة مرتبطة بالحياة اليومية الاجتماعية بكل زخمها وتطوراتها وتعقيداتها ومستجداتها لتخرج ومواطناً صالحاً. وعلى هذا الأساس يرى الباحث أن الأبعاد الثقافية بالمحتوى التعليمي في كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط، لا ترتبط بالأزمة التي من أجلها وضع هذا المقرر لمعالجتها، فهذه الأبعاد الثقافية يمكن أن يدرسها التلاميذ في مقررات جغرافيا وتاريخ السودان، ويمكن أن توضع بدلاً منها موضوعات

ذات ارتباط مباشر بالأزمة في أي جانب من جوانب البعد الثقافي، على سبيل المثال هناك مشكلات التنوع العرقي والثقافي والديني واللغوي، فمثل هذه المشكلات ما زالت تغذي روح الأزمة، ومن باب أولى أن يتعرف التلميذ على هذه المشكلات في بعدها الثقافي وجذورها التاريخية؛ وكيف أنها أصبحت تحدياً أمام تحقيق شعار وحدتنا في تنوعنا، مع تقديم الحلول المناسبة لها حتى يمكن خلق جيل واعي وملم بمشكلاته الثقافية التي تقف حجر عثرة أمام تدوير الثقافات المتنوعة في بوتقة ثقافية واحدة تعكس الهوية السودانية في تنوعها الثقافي.

2. البعد السياسي:

وبالعودة إلى الجدول رقم (2) يلاحظ أن البعد السياسي في كتاب التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط قد توافر بنسبة (17.0)، وقد احتل المرتبة الثانية، حيث بلغ تكراره (49) فقرةً. ومن أهم الفقرات التي عبرت عن البعد السياسي هي: (تطور المجتمع يكون بنشر التعليم وتحسين جودته، ونشر الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتسييد قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وعوامل توحد أبناء الوطن الواحد، هي: وحدة الأرض، وحدة القومية، وحدة اللغة، وحدة الثقافة، وحدة التاريخ المشترك، وحدة الهدف والمصير)، كما يلاحظ الباحث أن هناك فرق كبير بين فقرات البعد الثقافي والبعد السياسي الذي يليه في الترتيب، فقد بلغ نسبة البعد الثقافي (56.6) وهو ما يعادل أكثر من نصف المجموع الكلي لجميع الفقرات بالمحتوى التعليمي في هذا الكتاب، بينما بلغت نسبة البعد السياسي الذي يمثل بؤرة أزمة الدولة السودانية (17.0) فقط، ويعزو الباحث هذا الفرق الكبير إلى أحد أمرين أولهما من حيث تنظيم المحتوى يظهر عدم مراعاة مبدأ التوازن في توزيع الموضوعات الدراسية، والأمر الثاني هو تجاهل وعدم الاهتمام بالمشكلات السياسية التي يعيش فيها المجتمع السوداني التي أساسها غياب «روح الولاء والانتماء للوطن» منذ الاستقلال، فعلى سبيل المثال الفقرة التي تتحدث عن عوامل توحد أبناء الوطن الواحد؛ هذه حقائق إلا أنها لا ترتبط بالأزمة، فالدولة السودانية ومع وجود هذه القواسم المشتركة؛ إلا أنها منذ قبيل الاستقلال دخلت في حرب اثنية وعرقية بين الشمال والجنوب، سببها نزاع الهوية، ولم تتوقف هذه الحرب إلا بعد انفصال الجنوب في العام 2011، وللسبب نفسه انتقلت الآلة الحربية إلى دارفور جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، ولم تتوقف حتى تاريخ كتابة هذه السطور، ومن إفرازاتها الكارثية: نزوح ودمار شامل لبنية الدولة، وتدويل القضية السودانية وتنتقلها بين أروقة كبرى المنظمات الدولية، والارتهان للخارج، والعزلة الدولية، وفي الداخل تكوين حكومة موازية للحكومة المركزية؛ وعلى هذا الأساس يرى الباحث أن الفقرات الواردة في البعد السياسي لا ترتبط بأزمة الدولة السودانية، وذلك أن هذه الأزمة متداخلة بين عدة محاور أساسها صراعات سياسية بين النخب، مقرونة بعدم الولاء للوطن، مدفوعة بنزاع الهوية، وارتباطها بتقسيم السلطة والثروة وبغياب التنمية المتوازنة بين الأقاليم التي أدت إلى نزاعات مسلحة طويلة بين المركز والهامش، ثم الثورات الشعبية المناهضة للأنظمة الحاكمة، آخرها ثورة 19 ديسمبر 2018، والانقسامات الكبيرة بين قوى الثورة؛ كذلك الفقرات التي ذكرت «أن عملية تطور المجتمع يكون بنشر التعليم وتحسين جودته، ونشر الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتسييد قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية»؛ أيضاً هذه الفقرات لا ترتبط بأزمة الدولة السودانية، فالتعليم بكل مراحلها منذ حرب 15 أبريل 2023 متوقف في ولايات دارفور الكبرى، وهناك الكثير من أبناء الشعب السوداني في حالة تشرد ونزوح؛ وهناك مصادرة تامة للحريات وحق التعبير. لكل ما تقدم يرى الباحث أن البعد السياسي في مقرر التربية الوطنية للصف الثاني الثانوي لا يرتبط بالأزمة السودانية وواقعها.

3. البعد الاجتماعي:

توافر البعد الاجتماعي بنسبة (12.8)، وجاء في المرتبة الثالثة، حيث بلغ تكراره (37) فقرة، ومن أهم الفقرات التي عبرت عنه: (أنت أيها النجيب ولدت وترعرت في وطنك الذي يسمى السودان، أنك ترتبط بأهل هذه الأرض، فهم أهلك يربطك بهم الدم والرحم، تشبههم في جنسيتهم وملامحهم، تتحدث لغتهم، تنتمي إلى ثقافتهم: دينهم، وأعرافهم، وعاداتهم، وتقاليدهم. كان للهجرات العربية وغير العربية من المسلمين العرب والبربر والأتراك إلى السودان أثر كبير؛ لأنها دخلت السودان وهي تحمل معها اللغة العربية والحضارة الإسلامية، فكان لها آثارها الاجتماعية والفكرية والحضارية في تقوية روابط القومية السودانية وتدعيمها. وكانت اللغة العربية عاملاً هاماً في تدعيم بناء الأمة السودانية وخلقت كيان واحد لها، وقد جمع الله كلمة السودانين بالإسلام ولم شملهم وقرب بين أفكارهم ومثلهم، فكان هذا الدين لبنة الأساس في بناء القومية السودانية)، يلاحظ الباحث في هذه الفقرات التي تعبر عن البعد الاجتماعي، أنها بدلاً من معالجة جانب من جوانب الأزمة في بعدها الاجتماعي؛ تتجه نحو ترسخ فكرة نزاع الهوية في السودان؛ فالأصوب أن توضح أن مشكلة الدين والعروبة هي من أكبر العوامل التي أدت إلى نزاع الهوية التي قصمت ظهر البعير في المجتمع السوداني، وقد أشارت إلى ذلك الباحثة في علم الآثار انتصار صغيرون في قناة (نوبيا NUBIA) أن «أول اهتمامات الدولة هي العروبة، وكونها تنتمي إلى الجامعة العربية هي مشكلة كبيرة جداً، لأنها دعمت الفكرة السائدة من زمن الفونج عندما كتب سلطان الفونج رسالته للسلطان العثماني قائلاً: «لماذا تحاربوننا ونحن عرب مثلكم، نحن عرب ومسلمين ننتمي إلى بني أمية»، وتقول الباحثة بكل وضوح: «فأصبحت مشكلتنا هي ربط العروبة بالإسلام، وهذا لا يعني لكي نكون مسلمين لازم نكون عرب، وتقول: هذه الفكرة أصبحت كارثة على السودان؛ لأن ربط الإسلام بالعروبة غلط، الإسلام جاء لكل الناس، وتقول: والأمر الآخر هذه الفكرة خلقت لنا مشكلة الاثنية والقبلية في السودان، وهذه مشكلة نحن لسنا في حاجة إليها عندما ننظر إلى آثارنا، وإلى تماثلنا وننظر لأشكالنا» انتهى؛ لذلك يرى الباحث أن تركيز مقرر التربية الوطنية على العروبة والإسلام كنقطة أساسية في البعد الاجتماعي؛ لا ترتبط بأزمة الدولة السودانية ارتباطاً إيجابياً يسهم في معالجتها؛ بقدر ما تركز لترسيخ فكرة نزاع الهوية والتمييز العنصري في ذهن الأجيال المتعاقبة، فالواقع والمعلوم بالضرورة أن المجتمع السوداني يتميز بالتعدد العرقي والديني واللغوي؛ كما أن الإسلام لم يدخل السودان من الجزيرة العربية وحدها، فالإسلام انتشر في مملكة «غانا» بغرب أفريقيا قبل انتشاره مملكة «كوش» السودانية في شرق أفريقيا، فبحسب السرديات التاريخية أنه «في القرن الثامن الميلادي كان العرب الذين وصلوا إلى شمال أفريقيا ونشروا الإسلام فيها يواصلون سعيهم الحثيث لنشر هذا الدين الحنيف في مختلف البقاع، ولذلك قاموا بعدة بغزوات لم تتجح أغلبها لأرض غانا .. غير أن أثر الغزوات العربية المتكررة لم يضع هباءً منثوراً؛ بل ترك بصماته على كل القبائل التي كانت تعيش على أرض غانا ... وسرعان ما انتشرت المبادئ الإسلامية بين جميع أفراد وعشائر قبائل السونينك، وانتشرت المساجد في جميع أرجاء المملكة. (جوزيف، 1984، ص48)، أما عن الأثر الثقافي لانتشار الإسلام واللغة العربية في السودان، تقول السرديات التاريخية «أما اللغة الرسمية التي كانت سائدة في بلاد كوش، فقد كانت اللغة المصرية، حين كانت مصر مهيمنة على تلك البلاد، وكانت الكتابة قائمة على استخدام الأبجدية الهيروغليفية التي كانت سائدة في مصر ... وتدل الشواهد التاريخية على أن تلك المملكة العريقة، قضت أيامها الأخيرة في حروب مستمرة ضد قبائل الرعاة التي كانت تزحف إلى كوش قادمة

من الصحراء لتتهب وتدمر وتخرب هذه الحضارة المستقرة الراقية». (جوزيف، 1984، ص43)؛ وهذا يعني أن الهدف الأساسي لهجرة القبائل العربية إلى السودان ليس لنشر الإسلام كما هو واضح من السرديات التاريخية؛ وذلك فإن التركيز على العروبة والإسلام وحده يعني اسقاط الهوية الأفريقية من منطلق الاستعلاء العرقي والثقافي؛ وهذا منافٍ للإسلام قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف: 11، 12]

كما أن التركيز على فكرة العروبة والإسلام هو الأساس في انتشار ثقافة رفض الآخر وتكريساً للاستعلائية الثقافية أو النظرة الدونية (نحن أكثر علماً وتحضراً)، وهذا أحد الأسباب الأساسية في فصل الجنوب في العام 2011، وهناك الاثنية والجهوية والقبلية وغيرها من أشكال التمييز العنصري الذي استشرى مؤخراً في أوساط المجتمع السوداني، والذي بات أكبر مهدد لتفتت ما تبقى من وحدة الدولة السودانية، وخير شاهد على ذلك خروج بعض الاثنيات في أحد الولايات السودانية في موكب رسمي نقلته قناة تلفزيونية سودانية تعبر عن رفضها إيواء اثنيات سودانية أخرى نازحة من أحد الولايات التي تدور فيها الحرب؛ ويعلل محدثهم سبب الرفض بعدم التشابه في الثقافات والعادات والتقاليد، مع أن كلا الاثنيتين من المجتمع السوداني، تشتركان في الجنسية وفي حق الإقامة في أي جزء من أرض الوطن، وفي كل الحقوق والواجبات الأخرى. إلا أن هذا الحادثة تكذب قول الشاعر السوداني: «كل أجزائه لنا وطن .. إذ نباهي به ونفتن»؛ لذلك يرى الباحث أن تركيز البعد الاجتماعي على العرق والدين، أو على هوية معينة وإلغاء الهويات الأخرى يمثل ترسيخ للأزمة السودانية من خلال كتاب مدرسي وليس علاجاً لها.

4. البعد القانوني:

توافر البعد القانوني بنسبة (11.5)، وقد احتل المرتبة الرابعة، حيث بلغ تكراره (33) فقرة، ومن أهم الفقرات التي عبرت عن البعد القانوني، هي: المواطنة تعني الوضع القانوني للمواطن في وطنه، المواطن هو الشخص الذي يعيش في دولة معينة ويحمل جنسيتها، حقوق المواطنة هي الحقوق التي يتحصل عليها المواطن من الدولة، واجبات المواطنة هي الواجبات التي يؤديها المواطن للدولة، حقوق المواطن على الدولة هي المأوى الصحي المناسب، متطلبات الحياة من مأكلاً ومشرب وعناية صحية، الحقوق في العمل الذي يناسب ميوله وقدراته ومؤهلاته، الحقوق في التنقل واختيار مكان السكن، واجبات المواطن تجاه الدولة: احترام الدستور والقوانين، هذه هي أهم فقرات البعد القانوني، وفي حدود متابعة الباحث لتطورات الأحداث السياسية في السودان، أن البعد القانوني من أكثر الأبعاد جدلاً بين النخب السياسية خاصة والفكرية عامة؛ وذلك أن التشريعات والقوانين لا تركز لفكرة الحقوق والمساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وخير شاهد على ذلك ظل الصراع السياسي الذي يشهده السودان منذ العام 2019 إلى العام 2026 لحظة كتابة هذه السطور، أن هناك قوانين تمنع المعارضين السودانيين في الخارج من تجديد مستنداتهم الثبوتية مقرونة بفتح بلاغات سياسية ضدهم؛ كما أن التشريعات القانونية ليست مستقرة؛ بل تتغير بتغير الأنظمة الحاكمة؛ فلكل نظام حاكم قوانينه وتشريعاته؛ والسبب في ذلك هو غياب الدستور الدائم للدولة السودانية، وأن القوانين لا تشرع بطرق ديمقراطية، كما أن البعد القانوني لم يتطرق للمسائل الأساسية التي تعاني منها الدولة السودانية كمسألة عدم

المساواة أمام القانون والإفلات من العقاب، والتمييز على أساس العرق أو الدين، وعدم تكافؤ الفرص في التوظيف، وانتشار خطاب الكراهية، هذا هو واقع الدولة السودانية الذي يجب أن يبصر به التلاميذ من خلال مقرر التربية الوطنية، باعتبارها سلوك غير مرغوب فيه، ويعاقب عليه القانون؛ لأنه يؤدي إلى تفتيت النسيج الاجتماعي، وإلى المزيد من التقسيمات على مستوى القطر.

5. البعد المدني:

توافر هذا البعد بنسبة (2.4)، وجاء في المرتبة الأخيرة بتكرار (7) فقرات فقط، وهي: (الحق في الحياة الكريمة، الحق في العمل، الحق في التنقل، الحرية في التفكير والتعبير، الحق في انتخاب من يمثله في الحكومة، الحق في التعليم، الحق في الرعاية الصحية). وبالرغم من أهمية هذا البعد إلا أنه لم يجد الاهتمام الكاف من واضعي المناهج شأنه في ذلك شأن الأبعاد الأخرى التي لم تحظى بالاهتمام، «فالحقوق المدنية هي: مجموعة الحقوق التي تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللا إنسانية، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما أن ممارسة هذه الحرية لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحقه في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، وعدم تعرضه لأي حملات قانونية تمس شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر والوجدان والدين، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون، وكذلك حق كل مولود اكتساب جنسية». (قانسو، ص 5 <https://www.Kas.de> |Konra-Adenauer-Stiftung).

وبحسب ملاحظة الباحث للحراك السياسي والمجتمعي في الدولة السودانية؛ أن كثير من هذه الحقوق هي محل صراع إما سياسي أو مجتمعي، على سبيل المثال، «الاعتراف بالحرية ما لم تخالف القانون ولا تتعارض مع حرية الآخرين» فالباحث يلاحظ أن هذا الحق يصطدم بالواقع في الصراعات السياسية المتكررة بين النخب السودانية الحاكمة ومعارضيه، فلا يجد المعارضون للنظام الحاكم حرية التعبير في الانتقاد، ومتى حدث ذلك فإلسجن أولى بهم؛ بل حدث أن منع المعارضون في الخارج من تجديد مستنداتهم الثبوتية كما تقدم، كذلك «الحق في حرية الفكر والوجدان والدين»، فهذا أيضاً يصطدم بالواقع لوجود صراع أيديولوجي دائم بين بالتيار الإسلامي وبين التيار العلماني، وكذا الحق «في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها»، هذا أيضاً منافياً للواقع، فخلافاً لرفض النازحين المتقدم ذكره، فقد حدث في العام 2022 صراع مسلح عنيف بين اثنيات بإقليم النيل الأزرق لفترة طويلة، بسبب رفض أحدهما للآخر إنشاء إدارة أهلية «نظارة» بحجة أن ليس لديها حاكورة أرض في الإقليم، ولم تتخذ الدولة في الحالتين أي إجراءات قانونية في مواجهة الأطراف الراضية؛ ولما لم تتدخل الدولة في حسم ظاهرة 2022 في إقليم النيل الأزرق؛ تكرر الرفض في العام 2026 في الولاية الشمالية؛ ولذلك يرى الباحث أن مفردات البعد المدني في مقرر التربية الوطنية لا ترتبط بأزمة الدولة السودانية؛ فكل هذه المسائل يرى الباحث أنها ظواهر اجتماعية سلبية باتت تشكل تحدياً كبيراً تواجه الدولة في عملية دمج المجتمع الذي تفكك أوصاله بفعل الصدمات البنينة المتكررة، وهذا التحدي يحتاج إلى إجراءات صارمة يزيله من عقول الكبار، ثم توضع تلك الظواهر

في مقرر التربية الوطنية ليتعرف عليها التلاميذ كواحدة من المشكلات التي تواجه الدولة السودانية والمجتمع السوداني على حد سواء؛ فالمنهج المدرسي له دور محوري في عمليات التنشئة والتطبيع الاجتماعي وفقاً للفلسفات والتوجهات التي يقوم عليها بناء المناهج، «وهو كذلك أداة فاعلة في معالجة المشكلات التي يعانيتها المجتمع، وفي مقابلة التحديات التي تواجهه». (النصار، 2010، ص4)، وعلى هذا الأساس يرى الباحث أنه لو أريد لمقرر التربية الوطنية أن تتصدى لأزمة الدولة السودانية في بعدها المدني؛ يجب أن تكون مفردات المادة مرتبطة بتلك الأزمة.

المبحث الثالث، العقد الاجتماعي وأزمة الدولة السودانية:

تمهيد:

قبل الإجابة عن السؤال المتعلق بهذا المبحث والذي «نصه» ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بغياب العقد الاجتماعي؟ هناك سؤال آخر، وهو: هل تعزى كل تعقيدات أزمة الدولة السودانية إلى غياب قيم الولاء وروح الانتماء للوطن؟ أم أن هناك أمور أخرى؟ يرى الباحث أنه ليس كل تعقيدات الأزمة السودانية وتداعياتها تعزى إلى غياب القيم الوطنية كما تقدم؛ وإنما تعود إلى أمور أخرى إلا أن جميعها ترتبط بغياب قيم الولاء للوطن والروح الوطنية؛ فالمفكرون أمثال توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، يرون «أن الدولة من صنع الإنسان، وجاءت نتيجة عقد اجتماعي، تنازل الأفراد بموجبه بالتراضي عن جزء من إرادتهم لسلطة عليا تضمن لهم العيش معاً في ظل مجتمع منظم سياسياً». (أحمد، 2008، ص8)، ويرى الباحث أن غياب العقد الاجتماعي بالمفهوم الذي ذهب إليه أولئك المفكرون والذي يمثل دستور الدولة لإدارة التنوع هو الضلع الثاني لأزمة الدولة السودانية الذي ضلعه الأول غياب الروح الوطنية؛ كيف لا وقد تقدم أن الدولة السودانية الحالية كوحدة سياسية إدارية وبحدودها المعروفة لم تنشأ بالتراضي الوطني بين الطوائف القبلية والاثنية المكونة لها؛ وإنما تكونت قسراً في الظل الإداري للحكومتين الاستعماريتين (التركية، والبريطانية)؛ فقبل ذلك كانت الحياة الاجتماعية بين تلك الطوائف عبارة عن ممالك ومشيخات قبلية قوامها العنف القبلي والطائفي وسيادة رفض الآخر، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في العهد التركي 1850-1851 في غزوة تكارنة القلابات للملك عمر في «مقبة» فقد حاصر السعداب التكارنة في تلة، «فأخذوا يرمونهم بالرصاص حتى كثر القتل فيهم وعطشوا فصاروا ينزلون من التلة ثلة بعد ثلة، والسعداب يقبضون عليهم قبض اليد ويسلمونهم إلى النساء، والنساء يأخذونهم إلى مكان بعيد عن نظر الباقيين من إخوتهم على التلة، ويقتلهم بالعصي والنبابيت إلى غروب الشمس، حتى لم يبقى على الرابية أحد، فقتلهم عن آخرهم، وكان عددهم نحو 600 نفس (شقير، 1981، ص226)، ومثال آخر حرب العقال، فقد «وقع في بادية كردفان حرب شديدة بين عربان حمر وقائدهم الشيخ مكي ود المنعم، وبين عربان الكبابيش وقائدهم الشيخ فضل الله ود سالم، اشتهرت بحرب العقال؛ لأن كلا الفريقين جمع رجاله وأولاده إلى ساحة الحرب، وعقل الإبل وعؤل على النصر أو الموت ونقاتلا طويلاً مستقتلين، فانتصر الحمر فغنموا نحاس الكبابيش. (شقير، 1981، ص237)، فهذان المثالان يعكسان طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة قبل وأثناء الحكومة التركية المصرية. ونتيجة لعدم وجود عقد اجتماعي متفق عليه بين تلك الطوائف في بداية تكوين الدولة السودانية ما زال قانون الغاب والتوترات العرقية والدينية التي كانت قبل توحيدها قسراً، موجودة ومستمرة إلى ما بعد الاستقلال، ويرى الباحث أن استمرارية هذه الطوائف وعدم تذويبها في قومية واحدة لها دور كبير في تغذية جذور الأزمة: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً؛

وعلى هذا الأساس يعزو الباحث الأزمة السودانية بجانب غياب قيم الولاء للوطن، إلى غياب العقد الاجتماعي المبرم لإدارة التنوع، والذي يمثل الدستور أو المرجعية القانونية للدولة السودانية.

أما عن أهمية العقد الاجتماعي المبرم لإدارة التنوع ودوره في أزمة الدولة السودانية؛ فبحسب اطلاع الباحث لمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية، «تختلف طبيعة الواقع السياسي لمجتمع التعدد عن مثيله للمجتمعات أحادية الشخصية التكوينية؛ لذلك تتنوع التشريعات والقوانين وكل ما من شأنه تنظيم الحياة الكريمة، فتراعي في مجتمعات التعدد الديني والعرقي تلك الخصائص الاجتماعية، فتأتي مؤسسات الدولة انعكاساً لذلك التنوع وخادمة له، فمهمة الدولة في هذه الحالة أكثر تعقيداً وأدعى لتحمل المسؤولية؛ لحساسية الواقع وقابليته للتصدع لو اختلفت موازين التعامل فيه». (اللافي، 2007، ص 381)؛ ويرى الباحث أن الدولة السودانية منذ تأسيسها تقتدر إلى العقد الاجتماعي المتفق عليه بين الطوائف لإدارة هذا التنوع، فعندما لم ينظر الرعييل الأول من النخبة السودانية لطبيعة المجتمع السوداني وتنوعه، ولم يحدد الرؤية الاستراتيجية لإدارته بقصد أو دون قصد؛ فقد وقع في المحذور وفعلاً اختلفت الموازين ونتجت الأزمة، فمنذ استقلال السودان كان على الطليعة الأولى من النخبة بدلاً من أن تجتهد في إثبات العروبة والإسلام للهوية السودانية؛ أن تجتهد في التخطيط لعقد اجتماعي يجمع كل الكيانات السودانية في إطار مجتمعي قومي وثقافي واحد؛ «لتشكل مجتمعة دولة فدرالية جديدة واحدة؛ وذلك من خلال الموافقة الجماعية المسبقة على دستور فدرالي يكون بمثابة المرجعية القانونية العليا للدولة الفدرالية التي يصبح لها علم وطني واحد، ونشيد وطني واحد، وجنسية واحدة لجميع مواطني الدولة». (أحمد، 2008، ص 14)؛ وعندما لم يخطط لذلك العقد تجزأت الدولة السودانية إلى ثلاث دويلات: دولة في المركز لها علم وجنسية ونشيد وطني، ودولة في جنوب السودان لها علم ونشيد وطني وجنسية، وبينهما دولة في غرب السودان لها علم، وهناك حركة جيش تحرير السودان بقيادة المحامي عبدالواحد محمد نور تجعل من وسط دارفور منطقة معزولة عن الحكومة المركزية وعن حكومة تأسيس الموازية لها، ولا زالت هناك مطالبات أخرى جارية بإنشاء دولة رابعة، هي دولة «النهر والبحر» أو «دولة الجلابية» كما يسميها بعض الناشطين، وفي لجة هذا الصدام العميق المتضارب الأمواج؛ يرى منصور خالد وهو أحد رموز النخب الفكرية والسياسية السودانية المشهورة، أن «المأزوم ليس هو المواطن أوهاج الذي يهيم على سفوح جبال التاكا في شرق السودان، ولا المواطن تية الذي بيديه يحفر في هضاب جبال النوبة في وسط السودان، ولا المواطن سر الختم الذي ما زال يستمسك بالقليل الذي أبقاه الهدام من أرض صلعاء على ضفافي النيل بشمال السودان؛ المأزوم هو تلك الأقلية الاستراتيجية من صفوة المثقفين أو بالأحرى المتعلمين التي افترضت لنفسها التعبير وصنع القرار وتقرير المصير باسم هؤلاء جميعاً؛ بحكم سيطرتها على الحكم والمال والتعليم ووسائل الإعلام الحديث» (خالد، 2014، ص 15)، إذن لا تعود الأزمة السودانية إلى غياب التربية الوطنية فحسب؛ وإنما تعود إلى غياب العقد الاجتماعي الذي يكفل الفرصة لإدارة هذا التنوع بسلام؛ وعندما لم يقم صفوة المثقفين بإنشاء عقد اجتماعي يتم التوافق عليه ليمثل (دستور الدولة السودانية)، تفجرت الأوضاع وحدثت الأزمة ومات غالبية الشباب من أبناء الشعب في حروب مستعرة، وفي كل فترة زمنية تمر على الدولة السودانية يزداد تفتت النسيج الاجتماعي وتسير الدولة برمتها نحو الفناء.

المبحث الرابع، نزاع الهوية وأزمة الدولة السودانية:

تمهيد:

السؤال الذي يتعلق بهذا المبحث، هو: ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بنزاع الهوية؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال؛ يرى الباحث أن نزاع الهوية أيضاً هو أحد القضايا التي جاءت نتيجةً لغياب العقد الاجتماعي الذي يشكل بؤرة الأزمة السياسية الراهنة، فنزاع الهوية يمثل قضية جوهرية تاريخية في قلب أزمة الدولة السودانية، وهنا عندما يتناول الباحث هذه القضية يشير إلى مؤشرات ونتائج حقيقية تنطوي عليها هذه القضية؛ فمن مؤشراتنا التاريخية: ظهور «حركة الكتلة السوداء في العام 1948، وقد أخذت ذلك الاسم لإظهار سواد الأصل الأفريقي للأمة السودانية (الحركة الشعبية شمال، المنفستو، 2017)»؛ ثم الحرب التي دارت في جنوب السودان عام 1955 قبل الاستقلال، والتي وصفت «بأنها كانت صداماً بين الهويات، أو كما وصفها رئيس أفريقي بأنها كانت حرب بين أناس يرتدون ريش النعام، وأناس يلبسون العمام» (عفيفي، 2006، ص 13)؛ وامتداداً لذلك النزاع أن أول وزير خارجية في خطابه أمام جامعة الدول العربية للتعريف بالدولة السودانية بعد الاستقلال قام بنسبتها إلى الدول العربية وليس إلى الدول الأفريقية⁽¹⁾؛ الأمر الذي رفضه ولم يقبله السودانيون ذوي الأصول الأفريقية، ومن هنا بدأ نزاع الهوية واضحاً بين النخب. وقد أشار إلى ذلك زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق في مؤتمر كوكدام مارس 1986 أمام النخب الشمالية قائلاً: «إن قضيتنا الرئيسة تتمثل في أن السودان ظل ولا يزال يبحث في وجدانه عن هويته الحقيقية، عند فشلهم يلجأ السودانيون إلى العروبة، وعند فشلهم في ذلك يلجأون إلى الإسلام كعامل للوحدة». ثم ظهر تصنيف عرقي واثنى في دارفور (عرب، وزرقة)، وامتداداً لذلك التصنيف الهوياتي نشأ في عام 1987 «تحالف جديد في دارفور تحت اسم التجمع العربي» (عفيفي، 2006، ص 80)، وانطلاقاً من ذلك التصنيف الهوياتي فإن التمرد الذي حدث في دارفور 2002 - 2003، «قد تأسس على خطاب عرقي/اثنى.. لقد أعلنت حركة التمرد المسلح: حركة وجيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، أن السودان ظل دوماً تحت سيطرة المجموعات الاثنية العربية، والتي مكنت لتحيزها العنصري مؤسسياً، وهمشت المواطنين (السود) ودفعت بهم إلى أحط درجات العوز» (عفيفي، 2006، ص 14، 13)، فالأزمة السودانية كمثلاتها من الأزمات في القارة الأفريقية، تتشابك فيها خيوط الماضي بالحاضر، والسياسي بالاجتماعي والاقتصادي والديني، والإقليمي بالدولي، كما في حالة مبادرات الرباعية، والخماسية وغيرها من التدخلات الإقليمية والدولية المبتدرة لوقف حرب 15 أبريل 2023، بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع التي تشابكت فيها المصالح الداخلية بالخارجية، ثم انتقلت إلى مرحلة التدويل؛ وعلى إثر ذلك توصلت دراسات سودانية إلى أن الحلول الأمنية أصبحت غير مجدية، وأن اعتماد أساليب علمية مدروسة، والحوار المتحضر هي الطرق المثلى لمواجهة الاحتجاجات الاجتماعية.

وحول تعقيدات نزاع الهوية وتداعياتها المحتملة، يشير فرانسيس دينق قبل انفصال الجنوب إلى أن: «هنالك العديد من الأسباب تشير إلى أن المشكلة القائمة على العرق، الدين، والثقافة والاثنية، سوف تظل تقوض وتهدد السودان الموحد، ومهما يكن حجم إطار الوحدة الوطنية واسعاً أو محدوداً، فإن أسس الهوية نفسها التي تقف حجر عثرة

(1) أنظر عبد المنعم عبد الوهاب الجاك (2014، ص 37) الهوية الوطنية والدولة الدينية في السودان 2. الناشر: مشروع الفكر الديمقراطي.

أمام الوحدة الكاملة والتكامل، وسوف تعمل على تقسيم البلاد (دينق، 1999، ص 30). ويرى الباحث أن ما أشار إليه فرانسيس دينق قد تحقق بالفعل، فأول تقسيم جرى للدولة السودانية في العام 2011 بانفصال الجنوب؛ والآن في ظل الحرب المستعرة منذ ثلاث سنوات بين القوات المسلحة والدعم السريع، هناك تقسيمات أخرى جارية واحتمال تحقيقها وارد إن لم يتم تداركها في القريب العاجل. وحول مآلات نزاع الهوية؛ يحمل البعض المسؤولية إلى النخبة السودانية، حيث يرى «أن أزمة الدولة في السودان مشكلة ما كان لها أن تتفاد لو أن النخب السودانية باختلاف مشاربها الحزبية والجهوية، والاثنية والقبلية، والدينية، قد عملت على الوصول إلى تعريف متوافق عليه لهوية الأمة، وأنتجت دستوراً دائماً لحماية وترسيخ ذلك التعريف، واجتهدت في كيفية إدارة التنوع الذي يزخر به المجتمع السوداني، وسعت إلى تمازج ذلك التنوع والانتقال به إلى مرحلة التصاهر، وإقامة دولة تفرض الواجبات وتقي بالحقوق على نحو عادل وتتبادل السلطة فيها عبر نظام ديمقراطي بتعددية أحزاب سياسية لها رؤى وبرامج، وتقدم الخيار من بين نخبتها لتولي المسؤولية وفق معايير ليس من بينها الاثنية والقبلية، ولا الجهوية والدين، ولا الجنس» (دوسة، 2013، ص 436)، فنزاع الهوية يعد من أكبر القضايا التي رسخت الأزمة السودانية في ذاكرة التاريخ بنتائجها المأساوية؛ فهي جزوة متقدمة تخبو تحت الرماد ولكنها لن تنطفئ بعد.

المبحث الخامس، رفض الآخر وأزمة الدولة السودانية:

تمهيد:

السؤال المطروح في هذا المبحث، هو: ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية برفض الآخر؟ وللإجابة عن هذا السؤال يرى الباحث أن من بين روافد تغذية أزمة الدولة السودانية هو ثقافة رفض الآخر المختلف أيديولوجياً دينياً، أو سياسياً حزبياً، أو اثنية، أو جهوياً، وليس ذلك لغياب الوعي الوطني كما يراه البعض؛ فمن العوامل التاريخية لرفض الآخر، هو ترسيخ القبليّة، التي سعت إليها الجهود السابقة للاستقلال ثم استمر في تفتيت عضد النسيج الاجتماعي إلى ما بعد الاستقلال، ففي أيام الاستعمار «كانت الحكومة تعمل على تأريث القبليّة، فخلقت الإدارة الأهلية، وأقامت حدودها على أساس قبلي، وعلى أساس القبليّة أيضاً أصدرت الخطر الحكومية، وصار التعصب للقبليّة والتمسك بها؛ مفتاح النجاح وسلم الترقى في الدوائر الحكومية». (المحامي، 1970، ص 65)، ويرى الباحث أن تلك القبليّة التي أسس لها الاستعمار لا تزال موجودة على أرض الواقع، ومن الشواهد على ذلك؛ في لقاء بتلفزيون النيل الأزرق سئل أحد المسؤولين في الحكومة السابقة، عن سبب ترك القومية والعودة إلى القبليّة فأجاب بأنه: قرار سياسي كانت الحكومة «تعتقد أنها ينبغي أن تتغذى وتتواجد في البعد القبلي، فتم تركيز شديد على القبليّة وعلى الجهوية، نشأت في هذه الفترة حركة، كنت أشعر بتحركات لتجميع بعض القبائل وإيجاد نفوذ سياسي للقبائل الكبرى في السودان، وأفنكر هذه هي الردة التي حصلت في - الحكومة بأن - تتحول من القومية السودانية وأبناء السودان يحكموا كل السودان، إلى أبناء المناطق يحكموا مناطقهم، ثم حصلت مشكلات كبيرة جداً في هذه القضية؛ أول ما جاء أبناء المناطق إلى مناطقهم بدأت تحصل مشاكل ما كانت موجودة ... وبدأت الاحتكاكات القبليّة في الولاية الواحدة، بأن هذا بن الولاية الفلانية والقبليّة الفلانية، وبعد ذلك بدأ تبادل الولاية بالقبائل، وبفنكر حتى الآن هذه القضية مستمرة، وأفنكر أنها غير صحيحة، والمخرج منها أن الرجوع للقومية بقرار سياسي وخيار سياسي، أي قرار سياسي عنده ثمن، الثمن للخيار

السياسي دفعناه باتساع نفوذ القبيلة والقبلية والجهوية، والخيار السياسي في تقديري الأصح هو العودة إلى القومية وإلى أبناء السودان يحكموا كل السودان.» (شبكة رصد السودان الاخبارية-Rasd Sudan Network، 24 مارس 2014)

فالقبلية والجهوية والاثنية أصبحت مدارج ورافعات تستخدمها النخب السودانية في تثبيت أيديولوجياتها، وفي الوصول إلى الدرجات القيادية العليا في كافة مؤسسات الدولة السودانية المدنية والعسكرية؛ فقوات الدعم السريع ذات التكوين القبلي كان قائدها قبل حرب 15 أبريل 2023، في قمة هرم الدولة السودانية، وكذلك قادة الحركات المسلحة، هذا للاستدلال وليس للحصر؛ والنتيجة الحتمية لهذه النعرة هي انتشار السلاح والحروب القبلية وانتشار ثقافة رفض الآخر؛ ومن تجليات ثقافة رفض الآخر الراسخة في أذهان النخبة السودانية؛ فبعد أن تحقق انفصال الجنوب في يوليو 2011، عبر رئيس منبر السلام العادل ورئيس تحرير صحيفة الانتباهة، في قناة الجزيرة عن رضاه بذلك الانفصال، بقوله: «هذا اليوم أزلنا الأشواك عن طريق السودان الشمالي؛ لكي ينطلق ولكي يلحق بركب الأمم التي تقدمت وتجاوزته، بعد أن كان موعود ببلوغ الثريا عشية الاستقلال»، إلا أن الباحث يرى أن تلك الأشواك التي يعينها رئيس منبر السلام العادل هي أعمق من أن تُزال بمحو اثنيات معينة عن خريطة السودان السكانية؛ وإنما تُزال بمحو فكرة رفض الآخر من العقول حتى لا تتكرر الحادثة؛ كذلك من مؤشرات رفض الآخر أيديولوجياً أو سياسياً، افتقار الأحزاب السياسية إلى صيغة توافقية تضمد جراحات الوطن الغائرة؛ بل بدلاً من ذلك أضحت السمة الغالبة لها هي التكتلات الحزبية المضادة، والانشقاقات العضوية على مستوى الحزب، والفئوية على مستوى التجمعات الحزبية، وخير مثال لتلك السمة: تفكك التجمع الوطني 1989، وانشطارات قوى الحرية والتغيير 2019 - 2021؛ فبسبب رفض الآخر لم تتمكن تلك القوى على الاجماع الوطني على آلية لتغيير سيرورة أزمة الدولة السودانية منذ الاستقلال؛ ومن فرط بطشهم ببعضهم البعض يرى المراقبون أن أقل ما يوصفون به هو قوله تعالى: ﴿بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر الآية 14]. وبهذا يرى الباحث أن ثقافة رفض الآخر هو أحد عوامل أزمة الدولة السودانية وليس غياب قيم الولاء وروح الوطنية وحدها، ويجب معالجتها في إطار العقد الاجتماعي المرتقب للدولة السودانية.

المبحث السادس، النزاع الاثني وأزمة الدولة السودانية:

تمهيد:

النزاعات الاثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إقليمية.» (بلعيد، 2009، ص 24)، وطبقاً لهذا التعريف يقوم الباحث بالإجابة عن السؤال المطروح في هذا المبحث والذي «نصه» ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالنزاع الاثني؟، وبحسب الباحثين في هذا المجال «لقد ظهرت أزمة الدولة وأزمة المجتمع السوداني في سياق جدليات متعددة، مثل: «عربي وزنجي»، «شمالي وجنوبي»، «مسلم ومسيحي»، «المركز والأطراف أو المركز والهامش»، وفي غياب الرؤية السياسية لمعالجة هذه الثنائيات التعددية في بوتقة انصهار واحدة؛ لإحداث التكامل القوي والوحدة الوطنية؛ تحولت هذه المكونات إلى تناقضات أضحت إلى صراع هويات، وظهرت تبعاً لذلك مفاهيم جديدة، مثل: التهميش، والاقصاء، والاستعلاء الثقافي، والطبقية العرقية؛ لذلك ينبغي النظر أولاً إلى جذور أزمة الدولة وأزمة المجتمع من خلال أزمة الهوية التي لا يمكن عزلها عن

الاثنية التي تشكل أهم سمات . الدولة السودانية». (موسى ، 2009، ص14، 13)، هذه السردية يرى الباحث أنها مقدمة مهمة لفهم منطلقات النزاع الاثني ضمن سياق الأزمة السودانية وتداعياتها، كما أن فهم المصطلحات ذات الصلة تفيد في تعميق فهمها؛ فالاثنية «تعني تجمعا ناتجا عن مجموعة عناصر مختلفة الأعراق نظراً لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار مشتركة». (بلعيد، 2010، ص14)، وفي إشارة إلى النزاع الاثني وتغلغله في جسد أزمة الدولة السودانية؛ ورد في دستور الحركة الشعبية شمال وهو تنظيم مسلح معارض في جبال النوبة كان في السابق يتبع للحركة الشعبية الأم بجنوب السودان، ولا زال باقياً بعد انفصال الجنوب 2011؛ حيث ورد في دستورها أنه «بعد خروج الإنجليز من السودان عام 1956، ورثت الحكومات المتعاقبة نمطاً مركزياً في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والذي كان يتمركز في وسط السودان، حيث كان هذا النمط المركزي يحقق أهداف المستعمر المتمثلة في الاستغلال الأمثل لموارد السودان بأقل تكلفة، لصالح نهضة الصناعة في أوروبا . إلا أن السير في نمطية الإدارة المركزية للدولة بعد الاستقلال لم يقبلها النخبة من أبناء الأقاليم لغياب التنمية المتوازنة . وبالرغم من الظهور المبكر لبعض الأصوات التي نادى بمفهوم وشعارات التنمية الإقليمية المتوازنة ولا مركزية الحكم؛ إلا أن الحكام اعتبروا هذه الأصوات «تعمد» وأصوات إقليمية الأفق وعنصرية التوجه، وتتمتع بالبعد الإقليمي، وبهذا الفهم تجاهلت قيادات السودان السياسية المتتالية حقيقة أن التنمية يجب أن تبدأ من الريف إلى المدينة؛ فبمركز مشروعات التنمية جغرافياً بوسط السودان؛ بدأت تتسع الفجوة بين الوسط والأطراف بصورة تدريجية، تلك السياسات بالإضافة للفوارق الموروثة من التركيبة الاجتماعية التاريخية المشوهة، أدت إلى اتساع الفجوة وتشكيل اختلالات هيكلية شملت التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية، وتنمية البنيات التحتية والخدمية، والتنمية البشرية، وفي المشاركة في قيادة العمل الإداري والسياسي». (منفستو الحركة الشعبية، 2017، ص7). ووفقاً لهذا التقرير تعتقد الحركة الشعبية أن التنمية انحصرت في المركز فقط؛ وتطالب بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، ويطالب أبناء النيل الأزرق بالحكم الذاتي. وما زالت هذه الثنائية تغذي جسد أزمة الدولة السودانية بدوافع سياسية، ومن الشواهد على ذلك ما جاء في البيان الأساسي لتنظيم التجمع العربي 5 أكتوبر 1987م، وواضح من مسماه أنه تنظيم اثني يوجه خطاب طويل إلى رئيس الوزراء جاء فيه ما يلي «السيد رئيس الوزراء: إن العنصر العربي الذي يعرف اليوم بالقبائل العربية في دارفور دخل السودان ضمن الموجات العربية التي وفدت إلى السودان في القرن الخامس عشر الميلادي ... إن كل ما أوردناه من حقائق يؤكد ما لهذه القبائل من ثقل سياسي واجتماعي واقتصادي بهذا الإقليم؛ وبالتالي نحن نطالب بأن نمثل بالنصف كحد أدنى في المناصب الدستورية بحكومة الإقليم». (التوم، 2007، سودانيزاونلاين.كوم Sudaneseonline.com)؛ وفي دراسة أجراها الباحث في العام 2022 حول أسباب النزاع الاثني بإقليم النيل الأزرق، نشرت في المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (2)، توصلت إلى أن أهم أسباب النزاع الاثني في أكتوبر 2022 بإقليم النيل الأزرق، كانت سياسية بنسبة (50%)، وأنها بدأت بالتحشيد والتعبئة القبلية لتحقيق أهداف سياسية، فضلاً عن ذلك وكما هو مشاهد تكوين جيوش قبلية ذات طابع اثني تحت إشراف الدولة، على سبيل المثال: قوات حرس الحدود في العام 2003، وقوات الدعم السريع في العام 2013، وقوات درع السودان بالبنطانة 2023، وقوات الأورطة الشرقية 2023، وقوات درع أبوحممد 2025، هذه كلها تداعيات النزاع الاثني وكلها نابعة ومرتبطة بدوافع السياسية، وتمثل روافد مهمة في تغذية الأزمة السودانية واستمرارها. وبالرغم من رفع شعار «وحدتنا في تنوعنا والحصة وطن» كلما

تعددت الأمور أمام النخب السياسية؛ «إلا أنه وميدانياً وجدت القبائل المستفيدة وقت الاستعمار نفسها في حالة قوة، واعتبرت أحقيتها لتولى شؤون الدولة أمراً مشروعاً نظراً لكفاءتها، وعدم أحقية القبائل الأخرى لعدم نضجها الفكري؛ لتواصل معظم النظم - بعد الاستقلال - نمط سياسة الاستعمار في تعاطيه مع المشكلة الاثنية من خلال المحاباة والتفضيل والالتجاء إلى التحريك وتسييس الاثنية لتحقيق مكاسب ذاتية لصالح الحكام فيما يتعلق بتقسيم الثروة والمناصب». (بليعد، 2009، ص2).

المبحث السابع، العنصرية وأزمة الدولة السودانية:

تمهيد:

السؤال الرئيس في هذا المبحث، هو: ما مدى ارتباط أزمة الدولة السودانية بالعنصرية الجغرافية «المكانية»؟، فالعنصرية بمفهومها العام أن «التفرقة العنصرية تقوم على ادعاء: أن شعباً من الشعوب، أو قوماً من الأقوام، أو جنساً من الأجناس، البشرية، أو مجموعة من الناس خاصة، تتميز في صفاتها الجسمية والعقلية عن ما عداها، وأنها لذلك صاحبة الفضل في بناء الحضارة الإنسانية المدنية، ومؤهلة من أجل هذا السبب للقيادة والإمارة على الآخرين. (البهى، 1979، ص3)، ووفقاً لهذا المفهوم ترى النخب الفكرية والسياسية من أبناء غرب السودان، وشرقه وجنوبه؛ أن النخب الفكرية والسياسية من أبناء الشريط النيلي قد مكنوا لأنفسهم عنصرياً، وتهميش أبناء الأقاليم الأخرى، ويستدلون على ذلك بشواهد كثيرة منها ما جاء في كتاب «اختلال ميزان تقسيم السلطة والثروة في السودان» وغيره، وبحسب الباحثين في هذا المجال، «تنشأ الصراعات العرقية وموجات الكراهية والعنصرية بسبب التنافس والسيطرة على الأرض والموارد الاقتصادية، وكذلك النزاع حول فرص التعليم والتوظيف الحكومي، والصراع حول امتلاك رأس المال، وقد ينشأ بحثاً عن عدالة في تحديد الموارد وتخصيصها، ويمكن للتدهور الاقتصادي أن يصعد من العداء بين الثقافات المختلفة عندما يرتبط بالبطالة وتقليص الثروات. (لوو، 2006، ص13، 12)، ويرى الباحث أن هذه العوامل هي نفسها أساس نشأة الصراعات العنصرية الجغرافية المكانية في الدولة السودانية؛ فالنخب الفكرية من أبناء الأقاليم أو الولايات الطرفية، يرون أن أبناء الشريط النيلي يمثلون أقلية شريحة في العرقية السكانية، وفي ذات الوقت هم المسيطرين على مقدرات الدولة من سلطة وثروة وتعليم وصحة؛ والمحافظات عليها كإثر تقليدي، فالشريحة التي تعلمت في عهد الاستعمار، وشاركت المستعمر في إدارة دولته وساهمت في توطيد أركانها؛ «هذه الشريحة الاجتماعية هي التي ورثت الحكم الأجنبي، وورثت عنه كل امتيازاته؛ بل ظلت تعض عليها بالنواجذ، دون أن تحس بأنها بحاجة إلى جهد إضافي تعمق به مشروعيتها، حسبت أن الواقع المتقدم الذي احتلته بحكم تعليمها وقيادتها للقطاع الحديث هو حقها المشروع، توارثته منذ الاستعمار كابر عن كابر، هذه الاستماتة في الحفاظ على الامتيازات أدت إلى أن تصبح تلك النخبة عنصر محافظة أكثر منها عنصر تثير». (خالد، 2014، ص23)، ولذلك يرى أبناء دارفور أن من أشد أنواع ظلم مركزية الإدارة للهامش عدم التوازن في فرص التعليم الذي كان له أثر سالب في جانب مشاركة أبناء دارفور في الخدمة العامة وفي مراكز اتخاذ القرار وإدارة ورسم خارطة الدولة السودانية، ويتجلى ذلك في أمر امتحانات الشهادة الأولية في الفترة ما بين 1950 إلى 1970م، وأصل المشكلة هو عدم تكافؤ الفرص ويتلخص في أمرين: الأول قلة المدارس الوسطى في الإقليم مقارنة بالتلاميذ الممتحنين للتأهيل إليها، والأمر الثاني: هو أن الامتحانات مركزية،

والتوزيع إقليمي، ففي تلك السنوات العشرين جلس لامتحان الشهادة الأولية (الابتدائية) القومية، ما لا يقل عن أربعين ألف تلميذ من أبناء دافور، وبما أن الامتحانات مركزية والتوزيع إقليمي، فهناك عدم تكافؤ في فرص التوزيع تقع عاقبته على الأقاليم التي ليس بها مدارس كافية لاستيعاب جميع الناجحين المؤهلين للقبول بالمدارس الوسطى، فالفيل من الناجحين الذين يجدون مقاعد في المدارس الوسطى؛ لقلتها وكثرة الطلاب الناجحين؛ فبما أن الامتحانات مركزية؛ فالأصوب أن يكون التوزيع أيضاً مركزياً، إلا أن ذلك لم يحدث؛ فعلى سبيل المثال مدرسة الجنية الأميرية الوسطى في عام 1962م، هي المدرسة الوحيدة في تلك المدينة، وجلس لامتحان الدخول لها 520 تلميذاً من مركز امتحانات يضم 13 مدرسة أولية (ابتدائية)، وكان الناجحون من ذلك العدد 300 تلميذاً، ولقلة المدارس لم يوزع منهم إلا 47 تلميذاً فقط، بينما راح 253 تلميذاً فاقد تربوي؛ لأن التوزيع إقليمي، ويتوقف كثرة المقبولين أو قلتهم على عدد المدارس بكل مركز امتحانات، وهذا يحدث في عموم دارفور لمدة 20 عاماً». (دوسة، 2013، ص 51، 50 بتصرف)، وبهذا تم تشريد آلاف التلاميذ الناجحين، في الوقت الذي كان فيه عدد المدارس الوسطى بمدينة ود مدني عاصمة إقليم النيل الأزرق أكثر من المدارس الوسطى في كامل إقليم دارفور؛ فهذه واحدة من أشكال التنمية غير المتوازنة في أهم جوانبه وهو التعليم؛ وهذه القضية تنظر إليها النخب الفكرية في دارفور على أنها تخطيط ممنهج لحرمان الأجيال من التعليم في تلك الفترة من عمر السودان؛ الأمر الذي أدى إلى تأخر مشاركة أبناء الإقليم في الخدمة العامة وفي مراكز اتخاذ القرار من منطلق العنصرية، وما ظهر الكتاب الأسود «اختلال ميزان تقسم السلطة والثروة في السودان» إلا لتأكيد هذه المزاعم، فقد جاء في مقدمته: «يعكس هذا الكتاب بشاعة الظلم الذي مارسته الأنظمة السياسية المتعاقبة على البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم، بصرف النظر عن توجهاتها وألوانها: علمانية كانت أم إسلامية، ديمقراطية مزعومة كانت أم دكتاتورية؛ هذا الظلم البشع المتمثل في محاباة جهة واحدة من السودان على حساب باقي جهاته، مؤثرة إياها بالعناية والرعاية والاهتمام والتنمية؛ لقد جعلت الحكومات المختلفة من الحكم أداة لتكريس سلطة الإقليم الشمالي على باقي أقاليم السودان الأخرى» وعلى ذلك أورد الكاتب في الفصل الثالث صور من اختلال ميزان السلطة، وفي الفصل الرابع أورد صور من اختلال ميزان الثروة كشاهد على ما ذهب إليه. ومن جهة أخرى في عام 1998 أعدت الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية (القصر الجمهوري) دراسة بالإحصاءات لتعطي صورة حقيقية للحكومة حول قسمة السلطة السياسية في البلاد على مستوى الحكومة المركزية فقط. تناولت الدراسة كل حقب الحكم الوطني في السودان، منذ قبيل الاستقلال 1956، وحتى آخر تشكيل وزاري في أبريل/نيسان 1998، شملت الدراسة خلفيات ومعلومات عن كل وزير من حيث العمر، المستوى التعليمي، التوزيع المهني، والمنطقة، والقبيلة، ففي أول حكومة وطنية في 1954 . 1958 (الحزبية الأولى)، فمن ناحية الأقاليم، يأتي إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم التي شاركت في السلطة المركزية في الفترة (1954 . 1958) حيث بلغت مشاركته 31.17، يليه الإقليم الشمالي (الآن ولايتي نهر النيل والشمالية) بنسبة 25.97؛ إلا أن معظم الذين يقطنون الخرطوم ينتمون إلى قبائل جاءت من الإقليم الشمالي في تلك الفترة، ولم يتم تمثيل أقاليم غرب السودان (كردفان الكبرى، ودافور الكبرى) طوال الحقبة». (موسى، 2009، ص 47، 46). وبهذا يرى الباحث أن العنصرية الجغرافية هي إحدى روافد أزمة الدولة السودانية التي يجب أن تحل في إطار الدستور المرتقب للدولة السودانية

الخاتمة: أهم النتائج، والتوصيات، والمصادر والمراجع.

أهم النتائج:

1. التركيز على القيم التراثية وإهمال مسببات الأزمة السودانية التاريخية أدى إلى عدم التوازن والشمول والعمق في أبعاد مقرر التربية الوطنية للصف الثاني الابتدائي.
3. يوجد ارتباط وثيق بين أزمة الدولة السودانية وغياب العقد الاجتماعي (الدستور).
4. هناك ارتباط وثيق بين أزمة الدولة السودانية ونزاع الهوية، من المحتمل أن يؤدي إلى انفصال أجزاء أخرى من الدولة السودانية.
5. هناك ارتباط وثيق بين أزمة الدولة السودانية ورفض الآخر المختلف، مما أدى إلى انتشار خطاب الكراهية بين أوساط المجتمع السوداني.
6. هناك ارتباط وثيق بين أزمة الدولة السودانية والنزاع الاتني، أدى إلى انتشار السلاح وكثرة المجموعات المسلحة، وتوسع دائرة النزاع الاتني والقبلي.
7. هناك ارتباط وثيق بين العنصرية الجغرافية وأزمة الدولة السودانية، أدى إلى اختلاف في ميزان تقسيم السلطة والثروة.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتقدم الباحث إلى الجهات ذات الصلة بالتوصيات التالية:

1. توصية إلى المركز القومي للمناهج والبحث التربوي بإعادة النظر في مدى ارتباط أبعاد التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط بأزمة الدولة السودانية لتسهم مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في معالجتها.
2. توصية إلى المركز القومي للمناهج والبحث التربوي بمراعاة التوازن والشمول والعمق في أبعاد مقرر التربية الوطنية للصف الثاني المتوسط؛ لإعطاء التلاميذ فكرة واضحة عن مفهوم التربية الوطنية، والتركيز على أبعادها التي ترتبط بأزمة الدولة السودانية، ومسبباتها، بشيء من التفصيل وربطها بالواقع ليسهل فهمها على التلاميذ.
2. توصية إلى النخب السياسية والفكرية بالعمل على إيجاد عقد اجتماعي مجمع عليه يمثل وثيقة دستورية؛ لمعالجة أزمة الدولة السودانية المتعلقة بكيفية نظام الحكم والتوزيع العادل للسلطة والثروة والتنمية المتوازنة.
3. بسبب نزاع الهوية، توصية إلى النخب السياسية والفكرية بالاتفاق على تعريف للهوية السودانية دون إسقاط أي هوية اثنية أو عرقية لصالح هوية أخرى تحت دعاوي التمييز العرقي أو الديني.
4. بسبب انتشار ثقافة رفض الآخر؛ يوصي الباحث الدوائر القانونية والعدلية بتفعيل حقوق المواطنة المتساوية لكل السودانيين في حرية الحركة والتنقل والإقامة في أي جزء من أرض الدولة السودانية. ومنع خطاب الكراهية بالقانون، ومعاقبة كل من يتبنى خطاب الكراهية أفراد أو جماعات.

5. توصية إلى النخب السياسية والفكرية بمعالجة النزاع الاثني وتغذية روح القبليّة، الذي أدى إلى انتشار السلاح وكثرة المجموعات المسلحة، وتوسعة دائرة الاقتتال الاثني، بتضمين الدستور المرتقب فقرات خاصة به؛ تزيل أسبابه وتمنع حدوثه.
6. بما أن هناك علاقة بين أزمة الدولة السودانية والعنصرية الجغرافية، أدت إلى اختلال في ميزان تقسيم السلطة والثروة؛ فالتوصية إلى النخب السياسية والفكرية بتضمين الدستور المرتقب فقرات قانونية واضحة تشدد على تطبيق العدالة الاجتماعية في توزيع كافة مقدرات الدولة وفق معايير مرجعية محددة.
7. بما أن الجامعات السودانية بها مراكز لدراسات السلام؛ فالتوصية لها بالمزيد من الدراسات حول نزاع الهوية، ورفض الآخر، النزاع الاثني، والعنصرية الجغرافية وارتباطها بأزمة الدولة السودانية في كل ولاية بها جامعة ومركز لدراسات السلام.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحمد، عثمان محمود، عامر مرعي، هشام جبر، أحمد فهميم، جبر، نادر أبوخلف، محمد عواد (2008) التربية الوطنية، منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- بلعيد، سمية (2010، 2009) النزاعات الاثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.
- البهي، محمد (1979) التفرقة العنصرية والإسلام، مكتبة وهبة.
- التوم، عبد الله عثمان (2007) سودانيزاونلاين. كوم (Sudaneseonline.com).
- الجبور، عارف محمد مفلح (2021) التربية الوطنية مفهومها وأهميتها وأهدافها وطرق تدريسها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس.
- جوزيف، جوان، ترجمة مختار السويدي (1984) الإسلام في ممالك وامبراطوريات أفريقيا السوداء، دار الكتب الإسلامية.
- الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال (2017) المنفستو. <https://splmnet>.
- حسين، أحمد مجذوب (2013) مقترح لمنهج التربية الوطنية في مرحلة الأساس السودانية في ضوء التوجهات التربوية الحديثة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة شندي.
- خالد، منصور (2014) النخبة السودانية وإدمان الفشل، ج1، الساق للنشر والتوزيع.
- دشلي، كمال (2016) منهجية البحث العلمي. منشورات جامعة حماة.
- دوسة، محمود عبد الجبار (2013) دارفور وأزمة الدولة في السودان، مكتبة جزيرة الورد.
- دينق، فرانسيس، ترجمة عوض حسن (2001) صراع الرؤى ونزاع الهوية في السودان، مركز الدراسات السودانية الخرطوم.
- شبكة رصد السودان الاخبارية مارس (2014) Rasd Sudan Network.
- شقير، نعوم (1981) تاريخ السودان، دار الجيل.
- صغبيرون، انتصار قناة (نوبيا) NUBIA@tikwy.

- العامري، الصديق الصادقي (2020) مدخل للتربية على المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد، مسلك التربية والتكوين، المجلد3، العدد1.
- عبدالله، سامية هاشم محمد، وسيف الدين أويما، والزين الخليفة الخضر (2023) أبعاد المواطنة في الإسلام ودورها في تعزيز التربية الوطنية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي في السودان، مركز المبتدئة المؤتمر العلمي الأول، البحث التربوي الموجه لمعالجة قضايا التربية في السودان.
- عربية، سعدي (2022) دور المدرسة في التربية على المواطنة، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية الانسانية، المجلد6.
- عسكر، علي، وحسين جامع، وفاروق الفراء، ووليد هوانة (1998) مقدمة في البحث العلمي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- عفيفي، الباقر، ترجمة محمد سليمان (2006) ما وراء دارفور الهوية والحرب الأهلية، القاهرة مركز دراسات حقوق الإنسان.
- غياب، أبو فلجة (2015) دور التربية في تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الحادي عشر.
- قانصو، وجيه، المواطنة أساس الانتماء حاضن التنوع <https://www.Kas.de> (Konra-Adenauer-Stiftung).
- اللافي، محمد الفاضل بن علي التونسي (2007) السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة، دار الكلمة للنشر والتوزيع.
- اللامي، غيسان قاسم داود، العيساوي، خالد عبدالله إبراهيم (2015) إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات، نشر إلكتروني، مكتبة نيبور الإلكترونية <https://archive.org>.
- اللقاني، أحمد حسين (2013) المناهج بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب.
- لوو، إيان، ترجمة عاطف معتمد، وكرم عباس، و عادل عبد الحميد (2015)، العنصرية والتعصب العرقي من التمييز إلى الإبادة الجامعية، المركز القومي للترجمة.
- المحامي، أحمد خير (1991) 1 كفاح جيل، دار جامعة الخرطوم للنشر.
- المخلافي، عبدالمجيد غالب (2013) دور التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية، المجلة العلمية المحكمة، العدد (11) جامعة الملكة أروى.
- المشهداني، سعد سليمان (2019) منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- موسى، عبده مختار (2009) دارفور من أزمة الدولة إلى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- موسى، عبده مختار (2025) أزمة السودان وخيارات التأسيس لسلام مستدام، مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي، العدد الخامس والثلاثون، المجلد 1
- نصار، صالح، وراشد عبدالكريم (2010) التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد99.